العولمة والفرص المتاحة للدول النامية *

ترجمة: أميمة عبد العزيز**

أحمد هاشم خاطر***

لقد تسارعت العولمة فى الاقتصاد العالمى منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة. كما تناولت التجارة العالمية بسرعة تقارب ضعف سرعة زيادة الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وتحررت أسواق التمويل فى كثير من الدول بصورة سريعة، وتزايدت التدفقات الرأسمالية إلى كثير من الدول النامية. ومن الواضح أن بعض الاقتصادات قد استفادت من العولمة بدرجة كبيرة. ومع هذا الاستشراف لمستقبل الاقتصاد العالمى، انتقلت هونج كونج، كوريا، سنغافوره ومقاطعة تايوان فى الصين (بالإضافة الى اسرائيل) من مجموعة الدول النامية الى المجموعة الجديدة من الدول ذات الاقتصاد المتقدم، حيث أظهرت هذه الدول النجاحات الضخمة التى يمكن أن تتحقق عندما تستفيد السياسات المتبعة من تلك القوى. ولكن ما الذى تعنيه ضغوط العولمة بالنسبة للأداء الاقتصادى والتوجهات فى الدول النامية بصفة عامة؟ وهل تؤدى التدفقات التجارية الأكبر،أسواق التمويل الأكثر تحرراً إلى تحقيق منافع لكل الدول بنفس القدر، أم أن هناك بعض الاقتصادات التى تتمتع بوضع أفضل يمكنها من تحقيق مكاسب أكثر من بعضها الآخر؟ وما الذى تفعله العلاقات التجارية والتمويلية الوثيقة فى عملية تقارب مستويات الدخول بين الدول؟ وهل هناك مجموعات متتالية من

* هذا المقال عبارة عن الفصل الرابع من أحد إصدارات صندوق النقد الدولى:

(Globalization and the Opportunities for Developing Countries . In: World Economic Outlook. IMF: Washington, 1997.- pp72-92.)

** أميمة عبد العزيز: وكيل أول وزارة التعاون الدولى سابقا.

*** أحمد هاشم خاطر : مدير عام الترجمة والنشر - معهد التخطيط القومى.

الدول النامية تقتفى أثر حالات النجاح الآسيوية أم لا؟ وهل هناك سياسات معينة يمكن أن تساعد الدول على التمتع بمزايا العولمة، وتحسين الأداء الاقتصادى، وتقليل خطر التهميش؟ هذه هى القضايا التى سيركز عليها هذا الفصل.

ويبدأ هذا الفصل بمراجعة التغيرات الأساسية التى تحدث فى الدول النامية، مع زيادة تكامل دول العالم- فى التجارة وفى أسواق المال وفى حركة المواطنين ايضا، ثم يلقى الضوء على أنماط أداء النمو لدراسة درجة تقارب الدخول الفردية مع الدخول السائدة فى الاقتصادات المتقدمة. فقد حققت دول نامية عديدة ارتفاعا جوهريا فى مستوى المعيشة، وتضاعف الدخل الفردى الحقيقى تقريبا خلال الثلاثين عاما الماضية. إلا أن معدلات هذا الارتفاع لم تكن أكثر من تلك التى حققتها الاقتصادات المتقدمة،مما أدى إلى عدم حدوث تقارب بين مستويات الدخول الفردية بين هاتين المجموعتين من الدول، بل كانت الفجوة فى الواقع تتسع بالمقاييس المطلقة. وبالاضافة الى ذلك، توضح الأدلة التى سنشير إليها فيما بعد إلى أنه كان هناك استقطاب مستمر بين الدول النامية. إذ أن الدول النامية التى حققت نجاحاً ملحوظاً، مثل : شيلى ، ماليزيا، تايلاند، كانت تقترب من مستويات الدخل الفردى فى الاقتصادات المتقدمة بسرعة، فى حين أن العديد من الدول الفقيرة كان يتراجع بسرعة للوراء. ونقوم بعد ذلك بتحليل أسباب هذا النمط الاستقطابى الثنائى والعناصر التى تصاحب النمو والتقارب الأسرع.

ويبدو أن الدرس الجوهرى يتمثل فى أن ضغوط العولمة، خاصة خلال العقد الماضى تقريباً،ساعدت على إبراز مكاسب السياسات الجيدة وتكاليف السياسات الرديئة. فالدول التى استجابت لقوى العولمة واتبعت الإصلاحات المطلوبة لذلك، مثل تحريرالأسواق واتباع سياسات سليمة للاقتصاد الكلى، يحتمل أن تسير على طريق التقارب مع الاقتصادات المتقدمة، مثل الاقتصادات الآسيوية الناجحة حديثة التصنيع.ومن المتوقع أن تستفيد هذه الدول من التجارة، وأن تحصل على نصيب من السوق العالمى،وأن تحظى بمزيد من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة،أما الدول التى لاتتبنى هذه السياسات فيحتمل أن تواجه انخفاضا فى نصيبها من التجارة العالمية، وتدفقات رأس المال الخاص،وأن تجد نفسها متأخرة نسبيا.

وينتقل التحليل بعد ذلك إلى العوامل التى تبدو ضرورية وكافية لتحقيق نمو أسرع فى الدخل الفردى. وثمة نتيجة أساسية، تتمثل فى أن هناك تكاملا فى السياسات.

فلا يقتصر الأمر على الحاجة إلى نوع واحد من السياسات، مثل الانفتاح على التجارة، بل مجموعة من السياسات والإصلاحات الشاملة التى يساند بعضها بعضاً. وأخيرا يبحث الفصل مشاكل الدول التى يبدو أنها معرضة لخطر التهميش، ويقترح السياسات التى قد تساعد على وضعها على مسار النمو الأكثر ارتفاعا والتقارب النهائى مع الدول الأكثر نجاحاً.

١- قوى التكامل:

أ- العلاقات التجارية المتغيرة:

تتمثل إحدى السمات البارزة لنمو التجارة وتدفقات رؤوس الأموال العالمية خلال العقد الماضى، فى تزايد مشاركة الدول النامية. حيث لم يقتصر الأمر على زيادة نصيب الدول النامية فى التجارة العالمية من ٢٣٪ فى عام ١٩٨٥ إلى ٢٩٪ فى عام ١٩٩٥، ولكنها عمقت ونوعت علاقتها التجارية ايضا. فقد تزايدت التجارة بين الدول النامية من ٣١٪ من إجمالى تجارة الدول النامية فى عام ١٩٨٥ إلى ٣٧٪ فى عام ١٩٩٥. وخلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ تزايد نصيب المنتجات المصنعة فى صادرات هذه الدول من ٤٧٪ إلى ٨٣٪ ، مما يعكس مرحلة التصنيع التى تمر بها (جدول رقم ١). وبالرغم من هذه التطورات المشجعة ، لاتزال هناك تفاوتات شاسعة بين الدول النامية. (شكل رقم ١). فباستثناء بعض الدول فى آسيا وامريكا اللاتينية، كان الاندماج فى الاقتصاد العالمى بطيئا إلى حد ما. فقد تناقص نصيب افريقيا من التجارة العالمية باستمرار منذ أواخر الستينات، بينما انخفض بشدة نصيب الدول الرئيسية المنتجة للبترول منذ وصلت أسعار وعوائد البترول إلى ذروتها فى أوائل الثمانينات.

إن توسع وتنوع وتعميق العلاقات التجارية للدول النامية يرجع إلى حد بعيد إلى تغيرات هامة فى نظم التجارة والتبادل. حيث تزايد التخلى عن السياسات الحكومية ذات التوجه الداخلى مثل الحماية وإحلال الواردات، وذلك لصالح سياسات انفتاحية ذات توجه خارجى، وتم تحرير نظم التجارة والتبادل، مع تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية كثيراً. وطبقا لتعريف محدد وملائم للانفتاح تبنته إحدى الدراسات، تحولت (٣٣) دولة نامية من النظم التجارية المغلقة نسبيا إلى النظم الحرة خلال الفترة (٨٥-١٩٩٥)[١]. وبالاضافة إلى ذلك، التزم العديد من الدول النامية بالمزيد من تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية فى الإطار متعدد الأطراف لجولة أورجواى. كذلك تزايدت

جدول رقم (١)

الاقتصادات المتقدمة فى مقابل الدول النامية متضمنه الاقتصادات حديثة التصنيع : تنويع الصادرات

(كنسبة من الواردات أو الصادرات السلعية)

بيان	الاقتصادات المتقدمة باستثناء اقتصادات الدول حديثة التصنيع						اقتصادات الدول النامية بالاضافة إلى اقتصادات الدول حديثة التصنيع					
	واردات			صادرات			واردات			صادرات		
	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥
المنتجات الأولية غير الوقود	١٠,٢	٦,٨	٥,٢	٧,١	٥,٦	٤,٢	٥,٧	٦,١	٥,٠	١٠,١	٧,٤	٥,٧
الوقود	٢٦,٠	٢٢,٤	٨,٤	٥,٩	٨,٩	٣,٨	١٥,٩	١٩,٩	٧,٢	٦١,٤	٤٥,٤	١١,٢
السلع المصنعة	٦٣,٨	٧٠,٨	٨٦,٤	٨٧,٠	٨٥,٥	٩٢,٠	٨٧,٤	٧٤,٠	٧٨,٨	٢٨,٢	٤٧,٢	٨٣,٠

شكل رقم (١)

الدول النامية والاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع: التجارة[١]

(كنسبة من إجمالى التجارة الدولية)

بينما تزايد نصيب الصادرات الدولية للاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع والاقتصادات سريعة التصنيع فى العقد الآخير، نجد أن نصيب معظم الدول النامية الاخرى ظل ثابتا تقريبا أو قد تناقص.

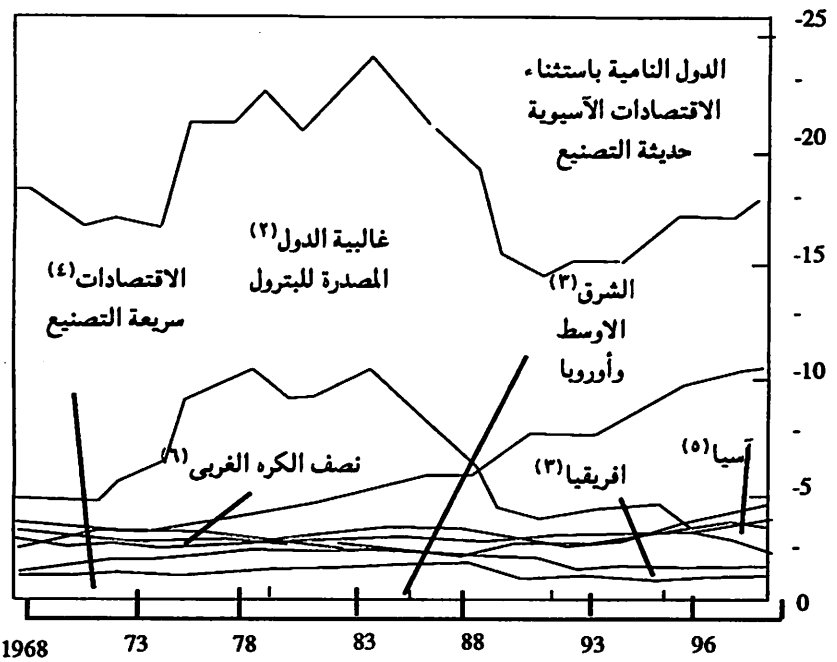

(١) باستثناء قبرص ومالطا.

(٢) باستثناء العراق.

(٣) باستثناء غالبية الدول المصدرة للبترول.

(٤) تتكون من شيلى ، اندونيسيا، ماليزيا ، وتايلاند.

(٥) باستثناء الاقتصادات الآسيوية حديث التصنيع.

(٦) باستثناء غالبية الدول المصدرة للبترول وشيلى.

مشاركة الدول النامية خلال العقد الأخير فى ترتيبات التجارة الاقليمية التى ربما تنطوى على مخاطر تحويل التجارة. إلى جانب فوائد خلق التجارة[٢].

ب- أسواق رأس المال الأكثر ترابطا:

يتزايد تكامل الدول النامية مع النظام المالى العالمى بصورة مستمرة . حيث بلغ متوسط صافى التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الدول النامية(باستثناء الدول حديثة التصنيع فى آسيا) نحو ١٥٠مليار دولار فى العام خلال الفترة(٩٣-١٩٩٦)، وأوشكت على ان تبلغ زهاء ٢٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٦-أى بزيادة قدرها ستة أمثال متوسط التدفق السنوى خلال الفترة (٨٣-١٩٨٩). بل إن التدفقات الرأسمالية إلى دولة واحدة وهى الصين، كانت تفوق عام ١٩٩٦ ما وصل منها إلى كل الدول النامية فى عام ١٩٨٩. فقد تضاعفت هذه التدفقات الرأسمالية تقريبا بالنسبة إلى الناتج المحلى الاجمالى للدول النامية خلال الفترة (٨٥-١٩٩٦). وعلى عكس الحال فى السبعينات وأوائل الثمانينات، عندما كان معظم التدفقات الرأسمالية بمثابة قروض بنكية، كانت أكبر التدفقات فى السنوات الأخيرة فى صورة استثمارات فى الأسهم والأوراق المالية شكل رقم (٢).

وارتفعت هذه التدفقات الرأسمالية الخاصة من ٠,٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول النامية فى الفترة(٨٣-١٩٨٩) إلى ٢-٤ ٪ من هذا الناتج فى كل من سنوات الفترة (٩٤-١٩٩٦). وحظيت الاستثمارات المباشرة الأجنبية بأكبر ارتفاع، حيث اتجهت معظم هذه التدفقات نحو الدول ذات توجه السوق الناشئة التى كانت تمر بنمو اقتصادى سريع نسبيا. وتلقت الدول النامية الآسيوية حوالى ضعف التدفقات الرأسمالية الصافية ، كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، التى حصلت عليها الدول الافريقية خلال الفترة (٩٠-١٩٩٦) . شكل رقم (٣).

وقد ساعد تحرير الأسواق التمويلية فى الدول المستقبلة والمرسله لهذه التدفقات على انطلاق التكامل المتزايد لأسواق رأس المال. حيث رفعت الدول النامية الناجحة القيود على التدفقات عبر الحدود ، خاصة على تدفقات رأس المال، وأزالت القيود المفروضة على مدفوعات تعاملات الحساب الجارى. وتزايد عدد الدول النامية التى قبلت الالتزام بالمحافظة على تحويلات حسابات عملاتها الجارية طبقا للمادة الثامنة لاتفاقية صندوق النقد الدولى، من ٤١ دولة فى عام ١٩٨٥ الى ٩٩ دولة الآن. ومع قبول الصين للمادة الثامنة فى أواخر عام ١٩٩٦، تزايدت نسبة تجارة الدول النامية التى

شكل رقم (٢)

الدول النامية: صافى تدفقات رأس المال الخاص [١]

(كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى)

عموما لقد تنامت تدفقات رأس المال الى الدول النامية بصورة واضحة فى التسعينات عن المستويات الضعيفة فى الثمانينات. حيث احتلت الاستثمارات المباشرة الصدارة.

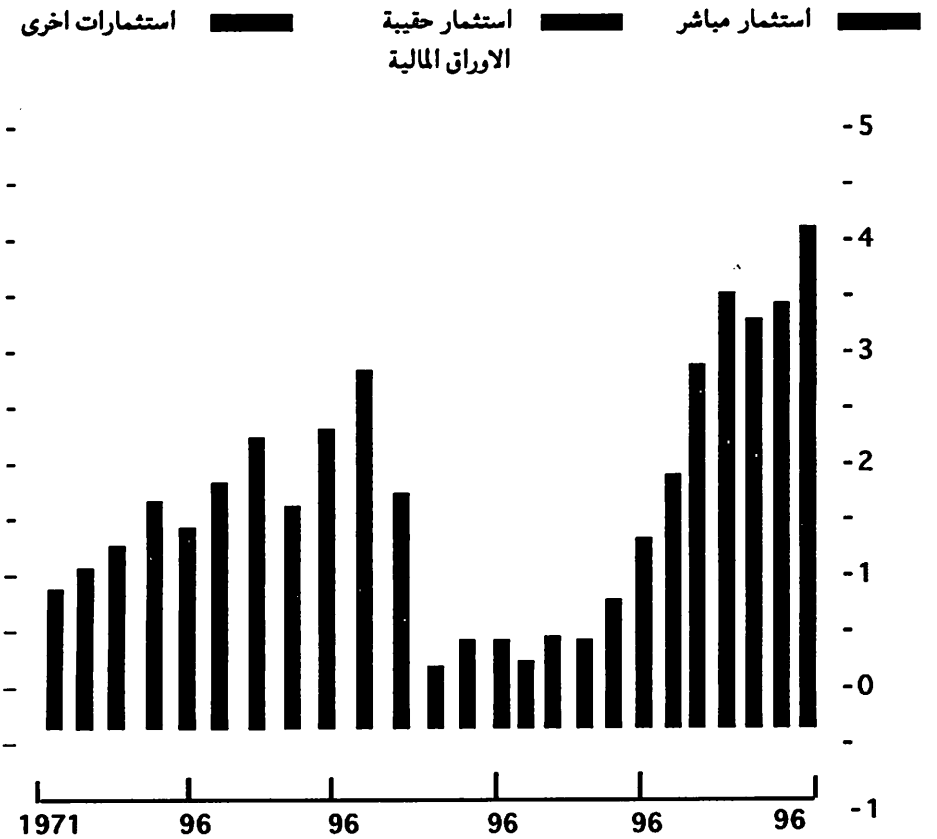

(١) باستثناء غالبية الدول المصدرة للبترول ، بسبب القصور فى البيانات ، هذه البيانات يمكن أن تتضمن بعض التدفقات الرسمية. البيانات لعام ١٩٩٤ باستثناء البرازيل.

شكل رقم (٣)

الدول النامية: صافى تدفقات رأس المال الخاص، ٩٠-١٩٩٦ [١]

(المتوسط السنوى بالمليار دولار أمريكى)

كنسبة للناتج المحلى الاجمالى، تبلغ تدفقات رأس المال للدول الآسيوية ضعف معدل تدفقات رأس المال للدول الافريقية.

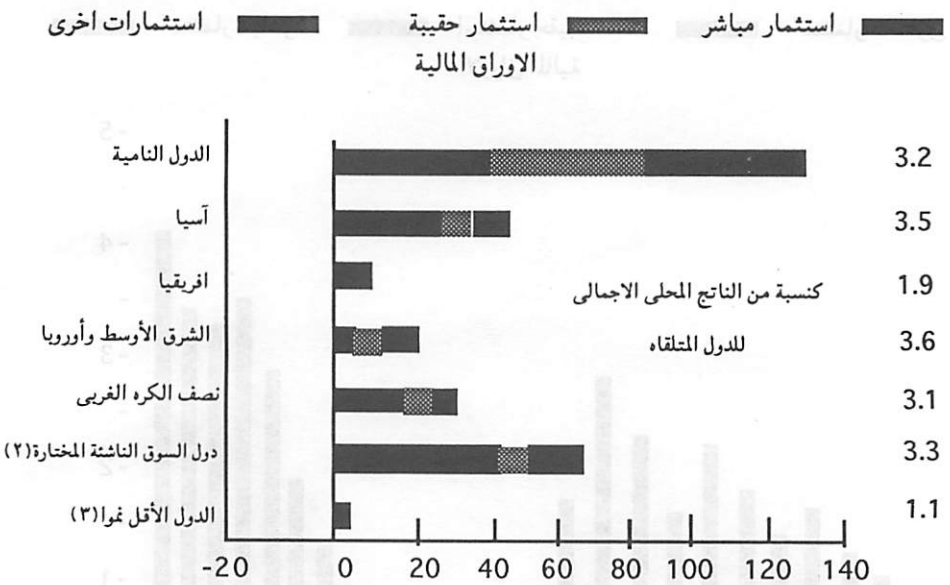

(١) تستثنى البرازيل فى عام ١٩٩٤.

(٢) تشمل الأرجنتين ، البرازيل، شيلى ، الصين ، كولومبيا ، الهند، اندونيسيا ، ماليزيا ، المكسيك، باكستان، بيرو، لفلبين، جنوب افريقيا، تايلاند، تركيا وفنزويلا.

(٣) تشمل افغانستان، بنجلاديش ، بنين ، بوتان، بتسوانيا، بوركينا فاسو، بوروندى، كومبوديا ، ساحل العاج، جمهورية افريقا الوسطى وتشاد، جزر القمر، جيبوتى، غينيا الاستوائية، اثيوبيا ، جامبيا ، غينيا بيساو ، هايتى، جمهورية لاوس الديموقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبريا ، مدغشقر، مالاوى ، مالديف، مالى ، موريتانيا، موزمبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، رواندا، ساو تومى وبرنسيب، سيرالبون، جزر القمر، الصومال ، السودان ، تنزانيا، توجو، أوغندا، فانواتو، ساموا الغربية، جمهورية اليمن ، زائير وزامبيا.

تتم من تحويلات الحسابات الجارية من نحو ٣٠٪ فى عام ١٩٨٥ إلى نحو ٧٠٪ فى عام ١٩٩٧ شكل رقم (٤). وساعد أداء النمو الملموس وتحسن المسار نحو اقتصاد كلى مستقر فى العديد من الدول النامية، وخاصة الدول ذات توجه السوق الناشئة ، على تشجيع تكامل أسواق رأس المال، وذلك لأنه جعل هذه الأسواق أكثر جاذبية لمستثمرى الاقتصادات المتقدمة الذين يرغبون فى تنويع استثماراتهم.

جـ- تغيرات التشغيل والأجور النسبية:

إن التغيرات النسبية فى تشغيل وأجور العمالة الماهرة وغير الماهرة فى الاقتصادات المتقدمة ربما لم تكن مرتبطة بزيادة التجارة أو حركة رأس المال. بل إن الدراسات ترجع معظم الانخفاض فى التشغيل أو الأجور النسبية للعمالة غير الماهرة إلى تقدم النمو الطبيعى مع نضوج الاقتصادات. إذ أن التنمية الاقتصادية كانت تتضمن انتقالا نسبيا للموارد والناتج من الزراعة إلى الصناعة التحويلية كثيفة العمالة غير الماهرة، ثم إلى الصناعة التحويلية والخدمات مرتفعة القيمة المضافة. وهكذا يبدو أن انتقال العمالة بعيدا عن الصناعة التحويلية يعكس قوى التقدم التكنولوجى وتعمق رأس المال، اكثر من كونها من جراء ضغوط التجارة الدولية [٣] .

فإذا كانت الاقتصادات المتقدمة تتمتع بأسواق عمالة مرنة وآليات تكيف جيدة، يمكن اعتبار الأمر طبيعيا اذا نقلت إنتاجها من الصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة المنخفضة،الى القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى بالنسبة لوحدة المدخل.

وهناك قوى مماثلة تعمل فى الدول النامية ايضا.فعلى سبيل المثال شهد العديد من الدول النامية، التى اندمجت فى الاقتصاد العالمى، انتقال العمال المهرة إلى قطاعات السلع القابلة للتجارة، بينما ينتقل العمال غير المهرة إلى قطاعات السلع غير القابلة للتجارة مثل التشييد والنقل [٤]. وقد يتضمن هذا زيادة مؤقته فى البطالة مع تكيف الاقتصادات مع متطلبات زيادة التكامل فى الأسواق العالمية. إذ أن الزيادة فى دخول الدول النامية تساعد بدروها فى نمو السوق لبعض منتجات الدول الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة. وهكذا يتوقع أن تؤدى زيادة التجارة والتكامل بين الشمال والجنوب إلى زيادة الرفاهية فى كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء، وذلك مع تحرك المجموعتين الى إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة الأكبر.

ويمكن أن تظل العمالة فى الاقتصادات المتقدمة عند مستويات مرتفعة مع تزايد الطلب على

شكل رقم (٤)

الاقتصادات المتقدمة والنامية والانتقالية: قابلية الحساب الجارى للتحويل[١]

(٪)

زادت سرعة تحرير أنظمة الصرف فى الاقتصادات النامية فى السنوات الآخيرة

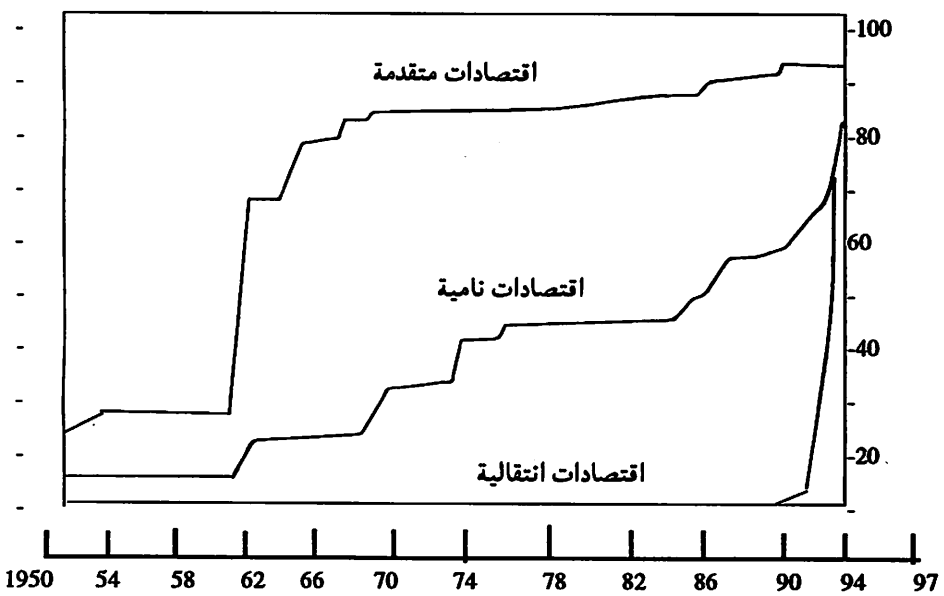

(١) نسبة الاقتصادات المتقدمةوالنامية والانتقالية التى وافقت على المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولى، حيث قيست هذه الاقتصادات بنصيب صادراتها الكلية خلال الفترة (٩٠-١٩٩٥) فى جميع الاقتصادات المتقدمة والنامية والانتقالية.
ففى ٣١ مارس ١٩٩٧ بلغ اجمالى عدد الدول التى وافقت على المادة الثامنة(١٣٨) دولة.

الخدمات، بشرط مرونة أسواق العمل، ويمكن ايضا أن يرتفع التشغيل فى الدول النامية مع انتقال الأفراد من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى. ومع ذلك، يجب الاعتراف بضغوط التكنولوجيا التى تؤدى إلى انخفاض الدخول النسبية لمجموعات معينة من العمال غير المهرة فى الدول النامية والمتقدمة معا، وينبغى مواجهة هذه الضغوط بسياسات مناسبة فى مجالات شبكات الضمان الاجتماعى والتعليم والتدريب [٥].

جـ - تغيرات فى حركة المواطنين:

لقد تزايد تدفق المواطنين عبر الحدود الدولية مع تزايد ترابط الاقتصاد العالمى، بالرغم من أن هذا التدفق لازال صغيرا نسبياً. ففى عام ١٩٩٠ كان نحو ١٢٠ مليون نسمة يعيشون فى دول لم يولدوا فيها، وكان هذا الرقم نحو ٧٥ مليون نسمة فقط فى عام ١٩٦٥. وتزايد نصيب القوى العاملة الأجنبية تقريبا بنحو النصف بين عامى ١٩٦٥، ١٩٩٠. وبالرغم من أن أكبر نسبة من هجرة العمالة كانت من دولة نامية الى دولة نامية اخرى ، فقد تزايدت التدفقات من الدول النامية إلى الدول الصناعية كثيرا خلال العقدين الماضيين. إلا أنه مع تزايد الدخول فى الدول الفقيرة، ومع انخفاض التفاوت فى الأجور بين الاقتصاد المتقدم الذى يتلقى المهاجرين والدولة الفقيرة التى ترسل المهاجرين إلى أقل من ١:٤ ، تميل الهجرة من الدول الفقيرة إلى دول الاقتصاد المتقدم إلى الانخفاض [٦].

ومن المؤكد أن تدفقات العمالة كان يمكن أن تكون أكبر مما هى عليه بدون انطلاقه التجارة الدولية التى وصفناها آنفا. فقد توصل بعض الباحثين الى وجود علاقة متراجعة بين الهجرة والتجارة، حيث تساعد التجارة على إرساء الاتصالات، وشبكات المعلومات والقنوات التى يمكن أن تؤدى إلى زيادة مؤقته فى الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية فى الآجلين القصير والمتوسط[٧].أما فى الاجل الطويل، فإن التجارة تحل محل الانتقال المادى لرأس المال والعمل.

وتتمتع حرية انتقال العناصر، بما فيها العمل، بمزايا اقتصادية عديدة، أهمها أنها تساعد على تعظيم الناتج العالمى، وترفع الكفاءة فى الدول المصدرة والدول المستوردة للعمالة. فالدول المستقبلة للعمالة المهاجرة ستجد أن بعض الاختناقات فى الإنتاج قد تضاءلت، مما يقلل الضغوط التضخمية، وأن العرض الكلى قد تزايد. أما الدول التى تستقطب مديرى الأعمال أو الخبراء الفنيين الأجانب ، للمساعدة فى تطوير أو إدارة المشروعات، فيحتمل أن تجد أن الإنتاجية قد تحسنت فى هذه المجالات.

ومن المرجح أن تتلقى الدول المصدرة للعمالة موارد أجنبية فى صورة تحويلات العاملين، والتى قدرتها احدى الدراسات بحوالى ٧٠ مليار دولار على مستوى العالم فى عام ١٩٩٥، أو تدفقات أخرى [٨]. وكانت هذه التدفقات هامة بصفة خاصة لبعض الدول، منها بنجلاديش ، وباكستان، والفلبين. وقد تجد هذه الدول ايضا ان عمالها فى الخارج يكتسبون مهارات قيمة تنفع الاقتصاد المحلى عندما يعودون من الخارج.

ومع ذلك ثمة قلق من الهجرة فى كل من الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة على السواء، فالدول المستقبلة للهجرة تقلق من أن تدفق العمال غير المهرة قد يقلل الأجور أو فرص العمل، أو الاثنين معا، بالنسبة للعمال الوطنيين غير المهرة. إلا أن قوى التغير التكنولوجى قد تلعب دورا أكبر كما ذكرنا، وذلك من خلال التقليل من كثافة التصنيع وتغير هيكل الطلب على العمل. وفى نفس الوقت تقلق الدول المصدرة للهجرة من أن فقدان رأس المال البشرى، خاصة العمالة الماهرة - بما فى ذلك "استنزاف العقول"- قد لا يعوضه تدفق تحويلات العاملين فى الخارج، خوفا من عدم تحويل جزء كبير من دخول العمالة الأجنبية، أو استثمارها فى أصول محلية غير منتجة مثل العقارات [٩].

وبالنسبة إلى اتجاهات الهجرة المحتملة مستقبلاً، فإن القوى الاقتصادية التى تؤثر على رغبة المواطنين فى الحركة ، بما فى ذلك نمو فجوات الدخل الفردى بين الدول الناجحة والدول غير الناجحة، تشير إلى احتمال حدوث زيادة كبيرة فى عرض المهاجرين المتوقع. ومن ناحية أخرى فإن الضغط التنازلى على أجور العمالة منخفضة المهارة فى الاقتصادات المتقدمة، والاتجاه نحوسياسات هجرة اكثر تقييدا فى العديد من الدول قد يؤدى إلى الحد من تدفقات العمالة الشرعية وغير الشرعية.

٢- مضامين لأنماط التقارب والدخول النسبية:

كيف أثرت قوى التكامل هذه على أنماط الدخل والنمو بين الدول؟ من الناحية المطلقة ارتفعت مستويات المعيشة - مقاسة بالدخل الفردى الحقيقى- فى معظم الدول النامية خلال الثلاثين عاما الماضية بدرجة كبيرة. وهذا يتضح من شكل رقم (٥) الذى يبين التحركات فى الدخل الفردى الحقيقى المطلق، مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول الصناعية فى عام ١٩٩٥.

وحتى بعد استبعاد الدول الآسيوية الناجحة حديثة التصنيع، سنجد أن الدول النامية كمجموعة استطاعت أن تنجز أكثر من مضاعفة الدخل الفردى الحقيقى فى الفترة من (٦٥-١٩٩٥)، بتوافق

مع الدول الصناعية.حيث حققت معظم الدول النامية تقدما اقتصاديا جوهرياً خلال تلك الفترة. وكانت المكاسب لافته للنظر فى بعض الدول .إذ أن كوريا ضاعفت الدخل الفردى عشر مرات وقامت تايلاند بمضاعفته خمس مرات، وضاعفته ماليزيا أربع مرات فى نفس الفترة. أما فى الدول النامية فى نصف الكرة الغربى، فقد تضاعف متوسط الدخل الفردى فى الفترة (٦٥-١٩٨٠)، وذلك قبل أن يصيبه الركود خلال الخمسة عشر عاما التالية، وهى الفترة التى سادت معظمها أزمة الديون وماتلاها من مشاكل .

وبينما توضح قصص النجاح أن التحسن الكبير فى مستويات المعيشة أمر ممكن ، فإن العديد من الدول مع الأسف لاتدرك قيمة امكانياتها. وبالمقاييس النسبية، فشلت معظم الدول النامية فى رفع الدخل الفردى إلى المستوى السائد فى الدول الصناعية. (شكل رقم ٦).وتعتبر آسيا فى واقع الأمر المنطقة الكبرى الوحيدة التى استطاعت تحقيق تقدم نسبى هام، بمعنى تحقيق تقارب جوهرى نحو مستويات معيشة الدول الصناعية. حيث استطاعت الدول الآسيوية الأربع حديثة التصنيع زيادة دخلها الفردى من ١٨٪ من مستوى الدول الصناعية فى عام ١٩٦٥ إلى ٦٦٪ فى عام ١٩٩٥. وبالنسبة للاقتصادات الآسيوية الأخرى ، انخفضت الفجوة ايضا، وتحقق أسرع تقدم فى الفترة (٨٥-١٩٩٥). ومع ذلك، اتسعت هذه الفجوات منذ عام ١٩٦٥، وخاصة منذ منتصف السبعينات، وذلك فى مجموعات دول نصف الكرة الغربى ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وباقى القارة الأفريقية. وعلى سبيل المثال ، فإن دول نصف الكرة الغربى ، والتى كانت قد حققت ضعف مستوى الدخل الفردى السائد فى الدول حديثة التصنيع فى عام ١٩٦٥، اكتشفت أن الفجوة قد اتسعت تدريجيا بين مستوى دخلها ومستوى دخل الدول الصناعية بعد أزمة الديون فى الثمانينات. وانخفض متوسط مستوى الدخل الفردى نسبيا للدول الافريقية من ١٤٪ من مستوى الدول الصناعية فى عام ١٩٦٥ إلى ٧٪ فقط فى عام ١٩٩٥.أى أن افريقيا وآسيا تبادلتا تقريبا مواقعهما النسبية فى فترة الثلاثين عاما المذكورة. وهكذا يبدو أن هذه التطورات الاقليمية فى أداء الدخل النسبى كانت موازية لأنماط التكامل ، التى يعبر عنها ، على سبيل المثال ، بأنصبة التجارة العالمية.(شكل رقم ١).

وكان هناك ايضا انخفاض حاد فى التحرك الصاعد للدول النامية داخل التوزيع الدولى لمتوسط الدخل الفردى ، وزاد اتجاه الدول نحو الاستقطاب إلى مجموعتين: احداهما ذات دخل مرتفع، والأخرى ذات دخل منخفض. وباستخدام متوسط الدخل الفردى فى الدول النامية كل عام لتحديد

شكل رقم (٥)

الدول النامية والاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع: الدخل الفردى الحقيقى(٪)

(كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول الصناعية فى عام ١٩٩٥: بمقياس مكافئ القوة الشرائية)

لقد تزايد الدخل الفردى فى معظم مجموعات الدول النامية منذ عام ١٩٦٥، ولكن التقدم كان بعيدا عن التماثل

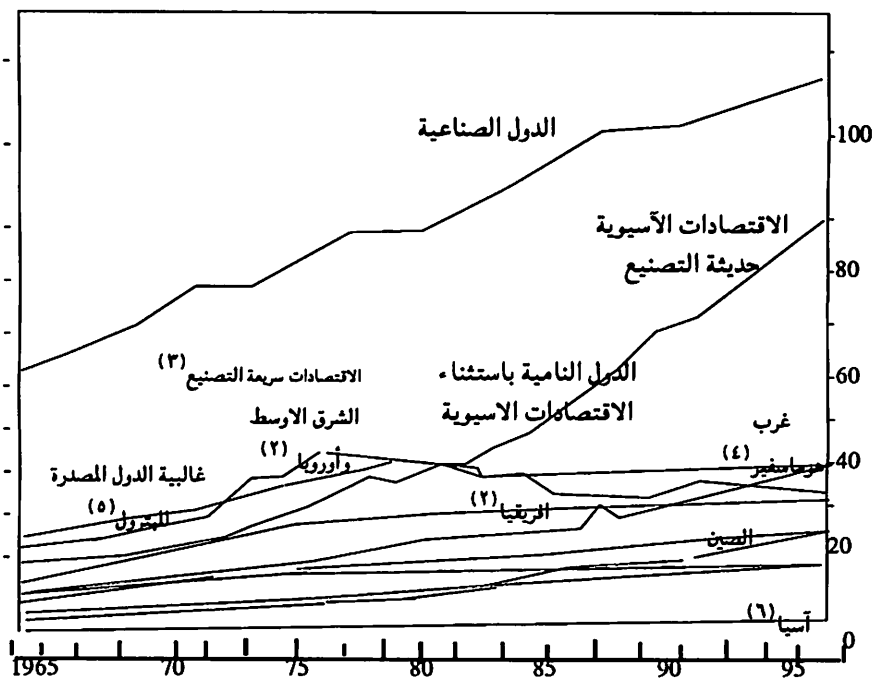

(١) باستثناء قبرص ومالطا.
(٢) باستثناء غالبية الدول المصدرة للبترول.
(٣) تشمل شيلى واندونيسيا وماليزيا ، وتايلاند.
(٤) باستثناء غالبية الدول المصدرة للبترول وشيلى.
(٥) باستثناء العراق.
(٦) باستثناء الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع والصين واندونيسيا وماليزيا وتايلاند.

شكل رقم (٦)

الدول النامية والاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع:الأداء الاقتصادى النسبى [١]

(كنسبة من نصيب الفرد الحالى من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول الصناعية: بمقياس مكافئ القوة الشرائية)

باستثناء الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع والصين ومجموعة الاقتصادات الصناعية الأربع، فإن معظم مجموعات الدول لم تحقق التقارب من دخل الفرد فى الدول الصناعية.

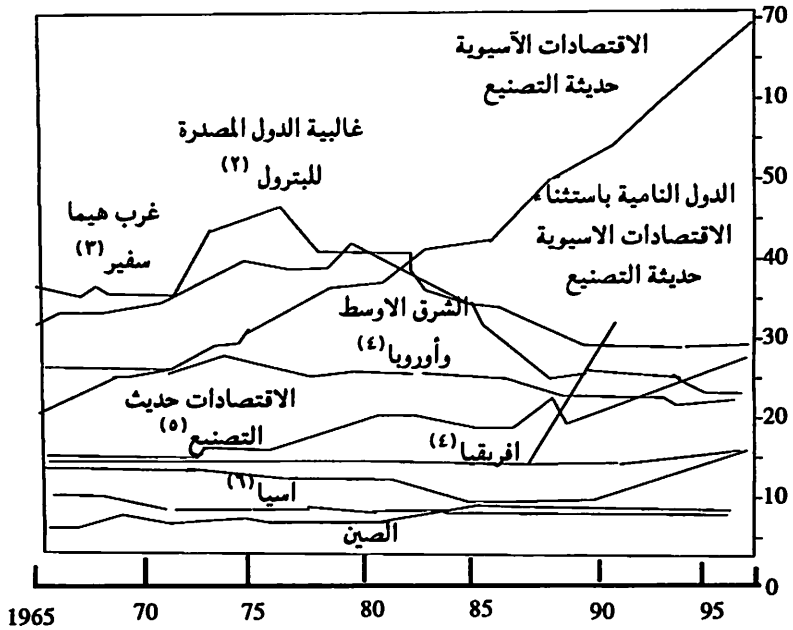

(١) باستثناء قبرص ومالطا.
(٢) باستثناء العراق.
(٣) باستثناء غالبية الدول المصدرة للبترول وشيلى.
(٤) باستثناء غالبية الدول المصدرة للبترول.
(٥) تشمل شيلى، اندونيسيا، ماليزيا وتايلاند.
(٦) باستثناء الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع والصين واندونيسيا وماليزيا وتايلاند.

خمس فئات دخلية- الخمس الأدنى لمستويات الدخل والتى تتراوح بين صفر إلى ٢٠٪ من مستوى أغنى الدول النامية، والخمس الثانى لمستويات الدخل التى تتراوح بين ٢٠٪ إلى ٤٠٪ ، وهكذا - تتضح لنا صورة هامة . فمن بين ١٠٨ دولة نامية غير منتجة للبترول، والمتاحة بياناتها، كانت (٥٢) دولة فى الخمس الأدنى فى عام ١٩٦٥ ،وارتفع الرقم إلى ٨٤ دولة بحلول عام ١٩٩٥(جدول رقم٢). وفى نفس الوقت انخفض عدد الدول النامية المنتمية لفئات الدخل المتوسطة بسرعة. ففى عام ١٩٦٥ كانت ٤٩ دولة من هذه الدول تتمتع بدخول تقع فى الخمسين الثانى والثالث (بين ٢٠٪،٦٠٪ من مستوى دخل أغنى الدول النامية)، ولكن الرقم هبط بصورة حادة إلى ٢١ دولة فقط بحلول عام ١٩٩٥[١٠]. أى أنه خلال الثلاثين عاما الماضية ظل معظم الدول النامية- ٨٤ من ١٠٨ - فى فئة الخمس الأقل دخلاً، أو انخفض إلى ذلك الخمس من وضع أعلى نسبياً. وبالاضافة إلى ذلك، هناك الآن عدد أقل من الدول النامية متوسطة الدخل ، ويبدو أيضا أن قابلية تحرك أو انتقال الدول لمستوى أعلى قد انخفض بمرور الزمن. فبينما كان هناك اتجاه نحو المستويات الأعلى ولتقدم نسبى كالاقتصادات المتقدمة خلال الفترة(٦٥-١٩٧٥)، يبدو أن قوى الاستقطاب أصبحت أقوى منذ أوائل الثمانينات.

إن تقارب الدخول يتطلب أن تحقق الدول الفقيرة نمواً أسرع فى الدخل الفردى مقارنة بالدول الغنية. وفى ظل الاتجاهات التى ناقشناها سلفاً يجب ألا نندهش لندرة الأدلة على هذا التقارب فى الدخول بين الدول النامية والاقتصادات المتقدمة خلال العقود الحديثة. ويقدم شكل (٧) تصوراً لتغير معدلات نموالدخل الفردى المتوسطة خلال الفترة (٦٥-١٩٩٥)، موضحة بالمقارنة بمستويات الدخل الفردى المبدئية (عام ١٩٦٥)لكل من الدول المتقدمة والنامية على السواء.

فلو كانت دخول هذه الدول تميل الى الاتجاه نحو الاقتراب من متوسط عالمى معين ، لقل عدد نقاط البيانات فى الربعين الشمالى الشرقى والجنوب الغربى ، أى أن الدول الغنية لن تنمو أسرع من المتوسط، والدول الفقيرة لن تنمو أبطأ من المتوسط. ومع ذلك وكما يوضح هذا الرسم البيانى لم يكن ثمة اتجاه لمثل هذا التقارب. وحتى مع استبعاد الاقتصادات المتقدمة من الرسم البيانى، وذلك لاختبار ما اذا كان هناك تقارب بين الدول النامية والدول حديثة التصنيع فلا وجود لهذا الاتجاه. (شكل رقم ٨).

وقد يكون عدم تقارب الدخول بين الدول مثيراً للدهشة، لأن هناك أسبابا عديدة لتوقع نمط

جدول رقم (٢)

الدول النامية والاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع : زيادة الاستقطاب وانخفاض الحركة في الدخل النسبي بين الدول(١)

(الدخل الفردي النسبي مقاسا بمكافئ القوة الشرائية وتوزيع الدخل مقسما إلى خمس فئات)

(الدول التي تبدأ في أدنى فئة دخل ظلت بصورة عامة في نفس الفئة الأدنى)

		١٩٧٥-٦٥ الوضع النهائي لتوزيع الدخل عام ١٩٧٥(٢)					عدد الدول
		أولا	ثانياً	ثالثاً	رابعاً	خامسا	
الوضع النسبي	أولا	٤٦	٦	-	-	-	٥٢
الأولى	ثانياً	٤	٢٣	٧	-	-	٣٤
لتوزيع الدخل	ثالثاً	-	-	٧	٦	٢	١٥
عام ١٩٦٥	رابعاً	-	-	-	-	٢	٢
	خامساً	-	-	-	١	٤	٥
عدد الدول		٥٠	٢٩	١٤	٧	٨	١٠٨
		١٩٨٥-٧٥ الوضع النهائي لتوزيع الدخل عام ١٩٨٥(٢)					عدد الدول
		أولا	ثانياً	ثالثاً	رابعاً	خامسا	
الوضع النسبي	أولا	٥٠	-	-	-	-	٥٠
الأولى	ثانياً	٢٠	٩	-	-	-	٢٩
لتوزيع الدخل	ثالثاً	١	١١	٢	-	-	١٤
عام ١٩٧٥	رابعاً	-	٥	٢	-	-	٧
	خامساً	-	-	٦	-	٢	٨
عدد الدول		٧١	٢٥	١٠	-	٢	١٠٨

(١) باستثناء غالبية الدول المصدرة للبترول، مالطا وقبرص.

تابع جدول رقم (٢)

		٨٥-١٩٩٥ الوضع النهائى لتوزيع الدخل عام ١٩٩٥(٢) أولا	ثانياً	ثالثاً	رابعاً	خامسا	عدد الدول
الوضع النسبى	أولا	٧١	-	-	-	-	٧١
الأولى	ثانياً	١٣	١١	١	-	-	٢٥
لتوزيع الدخل	ثالثاً	-	٦	٣	١	-	١٠
عام ١٩٦٥	رابعاً	-	-	-	-	-	-
	خامساً	-	-	-	-	٢	٢
عدد الدول		٨٤	١٧	٤	١	٢	١٠٨
		٦٥-١٩٩٥ الوضع النهائى لتوزيع الدخل عام ١٩٩٥(٢) أولا	ثانياً	ثالثاً	رابعاً	خامسا	عدد الدول
الوضع النسبى	أولا	٥٠	١	١	-	-	٥٢
الأولى	ثانياً	٢٧	٦	-	١	-	٣٤
لتوزيع الدخل	ثالثاً	٧	٦	١	-	١	١٥
عام ١٩٧٥	رابعاً	-	١	-	-	١	٢
	خامساً	-	٣	٢	-	-	٥
عدد الدول		٨٤	١٧	٤	١	٢	١٠٨

(٢) الرقم الموجود فى كل مجموعة هو عدد الدول التى كان وضعها النسبى فى السنة الاولى والاخيرة داخل حدود الدخل المقابل للصف والعمود الخاص بتلك المجموعة - ولمراجعة تحليل مماثل أنظر,V.V. Chari Patrick J. Kehoe and Ellen R. McGratten, The Poverty of Nations: A Quantitative Exploration, Staff Report No. 204, Federal Reserve Bank of Minneapolis (January 1996).

شكل رقم (٧)

الاقتصادات المتقدمة والنامية: التقارب فى الدخل الفردى،(٦٥-١٩٩٥) [١]

(بمقياس مكافئ القوة الشرائية)

وحقيقة ، أن العديد من الاقتصادات تقع فى الربع الجنوبى الغربى أى أنها تحقق أقل من معدل دخل الفرد فى عام ١٩٦٥، وأبطأ من معدل النمو خلال الفترة (٦٥-١٩٩٥)، يعتبر قصوراً فى التقارب.

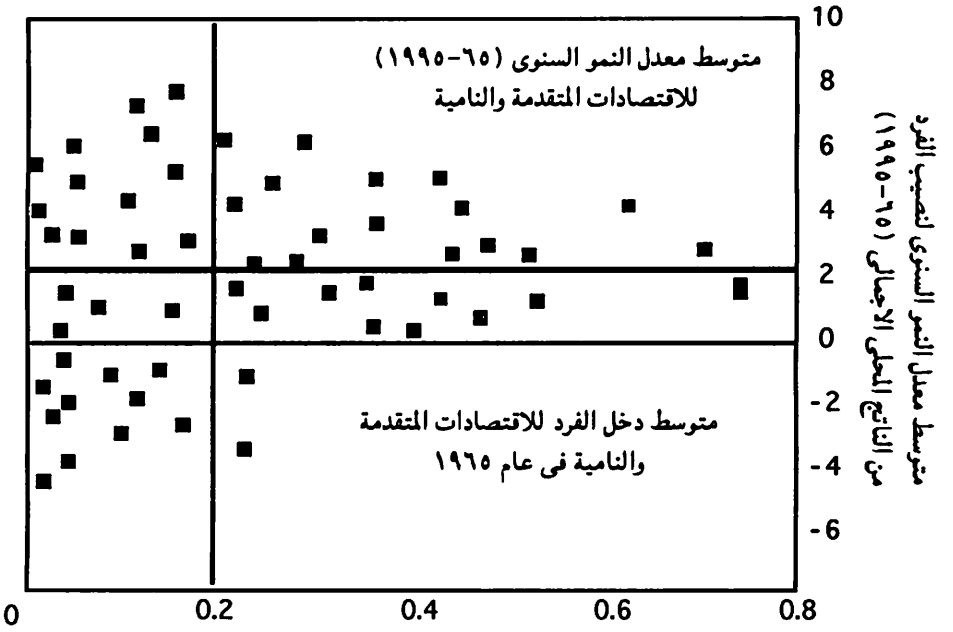

(١) باستثناء العراق والكويت ولبنان وقطر، كنسبة من دخل الفرد للدولة الصناعية فى عام ١٩٩٥. والشرط الضرورى للتقارب ، هو أن تكون الاقتصادات مركزة فى الناحية اليسرى العلوية واليمنى الأسفل للأرباع.

للتقارب، خاصة مع وجود اقتصاد عالمى أكثر انفتاحا واندماجا.فأولا، هناك فجوات تكنولوجية واسعة بين الاقتصادات المتقدمة والدول النامية، ممايعطى الدول النامية فرصة كبيرة لسد هذه الفجوة. ومع تحرر التجارة والأسواق المالية، ينبغى أن تكون الدول الأكثر فقرا قادرة على الاستفادة من التوسع التكنولوجى، وذلك من خلال رصيد المعرفة المتجسد فى السلع الرأسمالية المستوردة. وثانيا، أن معامل رأس المال/ العمل فى الدول النامية أقل منه فى الاقتصادات المتقدمة، واذا كانت الأشياء الاخرى متساوية، فإن هذه الندرة النسبية لرأس المال يمكن أن تجعل العائد من الاستثمار فى الدول النامية أعلى منه فى الاقتصادات المتقدمة . وفى العالم الذى يتمتع فيه رأس المال بحرية التدفق بحثاً عن أعلى عوائد، تصبح هناك أسس لتوقع زيادة استمرار تدفق رأس المال إلى الدول النامية، مما قد يساعد على نمو الدخل. ويجب أن تعمل هذه القوى لرفع الانتاجية ونمو الدخل فى الدول النامية، وينبغى بالتالى أن يزيد احتمال التقارب.

والآن، ما الذى تبقى من تقارب الدخول فى ظل هذه الأدلة التجريبية؟ يبدو أن البيانات توضح أن هناك اتجاها لدى الدول للتقارب مع مستويات دخل فردى متوسط تتحدد فى الأجل الطويل بسياسات وموارد تلك الدول. ويوضح تحليل النمو فى مختلف الدول أن العناصر الهامة فى الاسهام الإيجابى لنمو الدخل الفردى فى الأجل الطويل تشمل مستوى مهارة القوى العاملة، وعدم وجود تشوهات سعرية تؤثر على قرارات الاستثمار، ودرجة انفتاح الاقتصاد ، واستقرار الاقتصاد الكلى، وعدم وجود اضطرابات سياسية ومدنية. وهكذا يعتمد معدل تقارب دخل دولة ماعلى هذه العناصر وعلى الفجوة بين مستويات دخلها الأولى والمحتمل. فكلما كبرت الفجوة، وكلما تسارع معدل النمو، طال الزمن المطلوب للتقارب [١١]. فالصين مثلاً ستستغرق ١٦ عاماً لتغطى نصف الفجوة فى الدخول الحالية بينها وبين الاقتصادات المتقدمة، اذا حافظت على معدل نمو الدخل الفردى الحقيقى البالغ حاليا ١٠٪ فى العام فى السنوات الأخيرة. (جدول رقم ٣).أما شيلى ، وبالرغم من أن معدل نموها يقل عن نصف معدل الصين ، فإنها ستغطى نصف فجوتها مع الاقتصادات المتقدمة فى عشر سنوات فقط، إذا ما حافظت على معدل نموها الحالى ، لأن مستوى دخلها حالياً أعلى. وتوضح هاتان الحالتان أنه بالرغم من أن معظم الدول النامية لاتقترب من مستويات دخول الاقتصادات المتقدمة، إلا أن هناك بعض الحالات التى تكون فيها شروط وسياسات النمو مواتية للغاية، وحيث يمكن تحقيق التقدم نحو التقارب فى فترة زمنية قصيرة نسبيا.

شكل رقم (٨)

الدول النامية والاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع: التقارب فى الدخل المطلق، (٦٥-١٩٩٥)[١]

(بمقياس مكافئ القوة الشرائية)

وحتى بين الدول النامية والاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع لايوجد هناك دلالة على وجود تقارب خلال الفترة (٦٥-١٩٩٥)

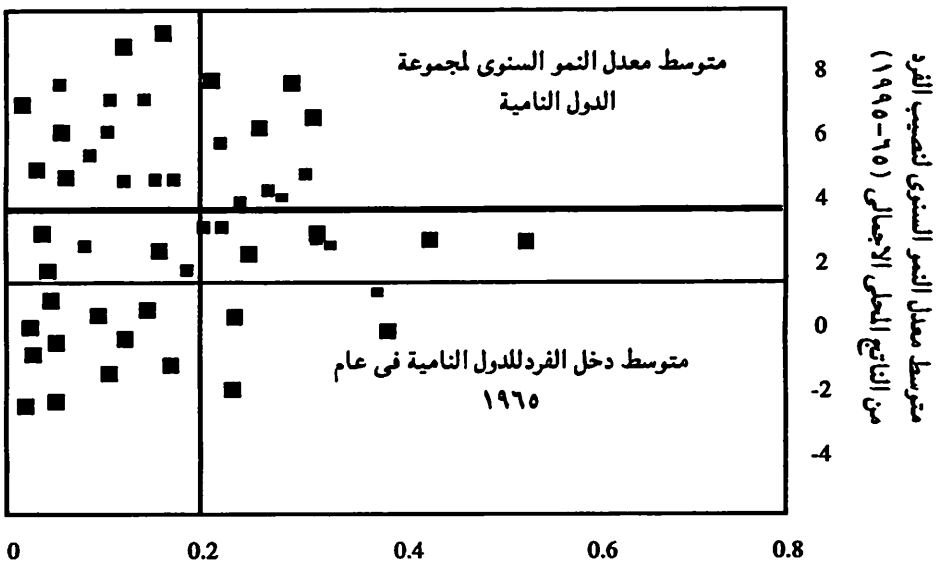

(١) باستثناء قبرص ولبنان ومالطا، والدول المصدرة للبترول كنسبة من دخل الفرد للدول الصناعية فى عام ١٩٩٥. والشرط الضرورى للتقارب هو أن تكون الاقتصادات مركزة فى الناحية اليسرى العلوية واليمنى السفلى للأرباع.

٣- السياسات التى تؤدى الى زيادة النمو ودعم التقارب:

فى ضوء نماذج النمو التى تظهر ان العديد من الدول النامية ابتعدت كثيرا فى الفترة الأخيرة عن الوصول إلى مستوى قريب من دخل الفرد المحقق فى الدول المتقدمة، فإن السؤال الذى يطرح نفسه بشدة هو كيف يتحسن أداء النمو فى الدول النامية ؟ ماهى مصادر النمو الاقتصادى وماهى السياسات التى يمكن أن تنتهج لتجعل الدولة تتجه نحو تحقيق مستويات أعلى من الدخل ؟ ببساطة شديدة نجد أن النمو الاقتصادى يتولد من تراكم رأس المال المادى والبشرى وقوة العمل والطفرات فى تكنولوجيا الانتاج (معامل الانتاجية الكلية).

ومع اختلاف وجهات النظر حول الأهمية النسبية لهذه العوامل (انظر اطار رقم ١) فالدراسات التقليدية لحسابات النمو تؤكد بالنسبة لمعظم الدول النامية أن تراكم العوامل، خاصة رأس المال المادى، كانت هى السبب في نمو الجزء الاكبر من الناتج. وتشير التقديرات الحديثة أنه خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٢ كان نحو ٦٠-٧٠٪ من النمو فى دخل الفرد يرجع إلى الزيادات فى رأس المال المادى للفرد وساهم التعليم بنسبة ١٥-٢٠٪بينما كان معامل الانتاجية الكلية هو السبب فى تحقيق الباقى[١٢]. وبمقارنة الدول النامية سريعة وبطيئة النمو خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٨٥ -١٩٩٥ يتضح أن أنصبة كل من الاستثمار والادخار فى الناتج المحلى الاجمالى كانت أكثر ارتفاعا الى حد كبير بالنسبة للمجموعة الأولى (جدول رقم ٤) وبالتالى يبدو أن السياسات التى ترفع من معدلات الاستثمار والدخل يمكنها أن تلعب دورا أساسيا فى زيادة النمو اذا ماكان الاستثمار انتاجيا [١٣]. وهذا الفصل يشرح الدور الذى يمكن أن تلعبه السياسات فى زيادة تراكم رأس المال ومعامل الانتاجية الكلية.

الاستقرار الاقتصادى الكلى

اذا تيسر إزالة كل الشكوك فان الاستقرار الاقتصادى الكلى يساعد على اتخاذ قرارات الاستثمار والادخار باسلوب يتسق مع مبادئ اقتصادية أساسية وبالتالى يعمل على تعزيز التخصيص الكفء للموارد . كذلك فان الاستقرار الاقتصادى الكلى يزيد الثقة التى يمكن أن تشجع الاستثمار المحلى وتدفق رأس المال الأجنبى. وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ وصلت نسبة متوسط التضخم الى نحو ٨٪ سنويا ونسبة عجز الموازنة نحو ٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى بين الدول

جدول رقم (٣)

الدول النامية : التقارب والنمو فى بعض الدول المختارة [١]

	دخل الفرد النسبى		متوسط معدل النمو لدخل الفرد النسبى	متوسط معدل التقارب	متوسط معدل النمو لدخل الفرد النسبى	متوسط معدل التقارب	سنوات سد نصف فجوة ١٩٩٥لمعدل نمو	المعدل الضمنى للتقارب[٢]	دخل الفرد الضمنى النسبى بعد نصف فجوة١٩٩٥
	١٩٨٥	١٩٩٥	٨٥-١٩٩٥	٩٠-١٩٩٥	٨٥-١٩٩٥	٩٠-١٩٩٥	٩٠-١٩٩٥		
شيلى	٣٣,٦	٤٦,٧	٣,٣	١,٣	٤,٥	١,٨	١٠,٠	٢,٦	٧٣,٣
اندونيسيا	١٣,٧	١٨,٨	٣,٢	٠,٥	٥,٠	٠,٨	٢٣	١,٧	٥٩,٤
ماليزيا	٣٩,٩	٤٨,٠	١,٩	٠,٨	٥,٢	٢,٢	٨,٠	٣,١	٧٤,٠
تايلاند	٢٠,٥	٣٦,١	٥,٨	١,٦	٦,٠	١,٨	١١,٠	٣,٠	٦٨,٠
الارجنتين	٣٣,٥	٣١,٤	-٠,٦	-٠,٢	٢,٨	٠,٨	٢٦	١,٣	٦٥,٧
الصين	٧,٣	١٣,٣	٦,٢	٠,٦	٩,٥	١,٠	١٦	٢,٧	٥٦,٦
الهند(٣)	٥,٨	٦,٩	١.	٠,١	١,٩	٠,١	١١٢	٠,٤	٥٣,٤
سيريلانكا	١٤,٥	١٥,٨	٠,٩	٠,١	٢,٨	٠,٤	٤٦	٠,٩	٥٧,٩
اوغندا	٣,٥	٦,٩	٧,٢	٠,٣	٤,٠	٠,٢	٥٢	٠,٩	٥٣,٥
اورجواى	٣٢,٨	٣٩,٣	١,٨	٠,٦	٢,٠	٠,٧	٢٩	١,٠	٦٩,٦
بنجلاديش	٦,٦	٦,٩	٠,٤	٠,٠٣	١,٥	٠,١	١٤١	٠,٣	٥٣,٤
فيتنام	٠,٧	٠,٩	٧.	٠,٠٢	٤,٨	٠,٠٤	٨٧	٠,٦	٥٠,٤
الدول حديثة التصنيع فى آسيا[٤]	٥٦,٤	٨٦,٧	٤,٧	٢,٩	٤,٦	٣,٤			

(١) جميع معدلات النمو ، ومعدلات التقارب ومستويات دخل الفرد النسبى جاءت نتيجة المقارنة بمتوسط الاقتصادات المتقدمة(ماعدا الاقتصادات حديثة التصنيع) مثلا، دخل الفرد النسبى لأى دولة(المبين فى العمودين الاولين) هو معدل (نسبة) دخل الفرد فيها إلى متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة (ماعدا الاقتصادات حديثة التصنيع) ويشير الدخل إلى الناتج المحلى الاجمالى بالدولارات الأمريكية على اساس معدلات صرف مكافئ القوة الشرائية للدولار.

أما الافتراضات الواردة فى ثلاثة الأعمدة الأخيرة فهى تفترض أن الدول الصناعية كمجموعة تحقق المتوسط الحالى لمعدل النمو.

(٢) يعرف معدل التقارب بأنه نسبة الفجوة أسفل متوسط دخل الفرد للدول المتقدمة(ماعدا الاقتصادات حديثة النمو) والتى يتم تخفيضها بالسنة.

(٣) بالنسبة للهند كان نمو نصيب الفرد فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى عام ١٩٩٥ أعلى بصورة كبيرة من معدل سنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ وكان متوسط معدل النمو النسبى لدخل الفرد فى ١٩٩٥-١٩٩٦ نحو ٣٪ ولو حافظت الهند على هذا المعدل فإن عدد السنوات المطلوبة لسد الفجوة مع الدول المتقدمة(ماعدا الاقتصادات حديثة التصنيع) ستنخفض إلى ٦٩ سنة بدلا من ١١٢ سنة كما يتضح من الجدول رقم (٣).

(٤) فى عام ١٩٩٥ كان دخل هونج كونج النسبى ١١٤,٦٪ وكوريا ٥٤,٦٪ وسنغافوره ١٠٥,٦٪ ومقاطعة تايوان فى الصين ٧٢,١٪ من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى للاقتصادات المتقدمة (ماعدا الاقتصادات حديثة التصنيع).

اطار (١) قياس مكاسب الانتاجية فى اقتصادات شرق آسيا

فى السنوات الأخيرة. حاول الكثير من الاقتصادات معرفة إلى أى مدى كان النمو الاقتصادى السريع فى منطقة جنوب شرق آسيا يرجع إلى نمو الانتاجية وإلى أى مدى كان نتيجة لنمو عوامل المدخلات. وكانت تجارب حساب النمو هذه تهدف إلى اكتشاف الخطوات التى مرت بها مراحل النجاح الملموسة لاقتصادات مثل هونج كونج وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان بالصين منذ السبعينات وكذلك اندونيسيا وماليزيا وتايلاند فى السنوات الأخيرة. ولاشك أن تحديد عملية النمو أمر هام ليس فقط عند تقييم الدور الذى تلعبه السياسات ولكن أيضا عند قياس مستقبل النمو فى هذه الاقتصادات والدروس المستفادة للآخرين. ومع ذلك وبصورة عامة فنتيجة للأساليب المتعددة لمناهج المحاسبة والتكنيكات التجريبية والتى تخضع لدرجة عالية من التقديرية فإن الإجماع كان ضعيفا فيما يتعلق بالأهمية النسبية لنمو الانتاجية فى مواجهة تراكم الموارد عند حساب معدلات النمو - وبينما تقول بعض الدراسات إن معظم النمو الذى تحقق فى هذه الدول يمكن إرجاعه إلى معدلات مرتفعه غير عادية من تعبئة الموارد ويتبقى القليل الذى يظهر كزيادة فى الإنتاجية، تتجه دراسات اخرى للقول بأن الزيادات فى الانتاجية كانت ترتفع أحيانا إلى ٤٪ سنويا وبالتالى تكون هى السبب فى نسبة كبيرة من نمو الناتج.

وفيما يتعلق بهؤلاء الذين لا يجدون دليلا كافيا لنمو ذى قيمة فى معدل الانتاجية، فإن المعدلات المرتفعة المتواصلة لنمو الناتج فى منطقة شرق آسيا تفسر بزيادات كبيرة فى استخدام المدخلات خلال الفترة[1]. إنهم اكثر تشاؤما فيما يخص مستقبل استمرار النمو فى هذه الدول عند المعدلات المرتفعه التى تحققت خلال العقدين السابقين، حيث إن هذا سوف يتطلب معدلات مرتفعة ومستمرة من تعبئة الموارد بما فى ذلك المحافظة على مستوى من الادخار المحلى يتعدى ٣٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى وامكانية زيادة العمالة الماهرة- ومع ذلك فثمة آخرون اكثر تفاؤلا فيما يتعلق بمستقبل الأداء الاقتصادى لتلك الدول بسبب ما اكتشفوه من نمو فى الانتاجية لأنه فى حالة استمرار ذلك فبالامكان المحافظة على معدلات مرتفعة من نمو الناتج حتى مع تحقيق معدلات أقل فى معامل التراكم.

وبصفة عامة فإن تجربة حساب النمو يمكن استنتاجها من نمو الناتج الذى يقاس، مثلا، بالتغير السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، والمتوسط المرجح للتغيرات فى مدخلات العمل ورأس المال البشرى والمادى الاجمالى ثم يترجم المتبقى فى صورة نمو فى المعدل الكلى للانتاجية. وهناك مجموعتان من المشاكل ترتبط بهذا المدخل وتفسر أساس التغيرات الضخمة فى تقديرات نمو الانتاجية اكتشفتها دراسات متعددة. ومن الصعب الحصول على مخزون رأس المال المادى الاجمالى كما أنه لايعتد به حيث يتم استخراجه بصفة عامة من بيانات الاستثمار السالفة مع استخدام استنتاجات مبسطة وتقديرية لحد ما عن نوعية وإهلاك رأس المال. ولاتعتبر مدلولات رأس المال البشرى مثل متوسط عدد سنوات التمدرس للقوى العاملة، ونصيب القوى العاملة من التعليم

تابع اطار (١)

العالى الى آخره مجرد قياسات توفيقية، ولكنها تعجز كلية عن إظهار الاختلافات بين الدول فى نوعية التعليم.

كما تظهر قضايا مماثلة مرتبطة بالبيانات عند قياس العمالة. علاوة على ذلك لايوجد الا القليل من الاتساق فى تصنيف وتجميع مثل هذه البيانات فى الدول المختلفة.

هذا وتنشأ المشكلة الثانية اثناء تحديد الثقل المناسب الذى يتلاءم مع معدل النمو عند تقييم مساهمته فى نمو الناتج الاجمالى. ومبدئيا ينبغى ان يكون القياس مرونه الناتج فيما يتعلق بالمعامل المعنى، اى الزيادة النسبية فى الناتج حينما تستخدم وحدة إضافية من المعامل المختص فى الانتاج- ولكن هذا لايمكن قياسه مباشرة، وتقديره لايكون مستقيما ودقيقا. فعلى سبيل المثال يعانى التقدير الذى يستخدم أساليب الانحدار عامة من افتراض ان الاحجام مستقرة خلال فترة التقدير. وفى الواقع ان الأهمية النسبية للعوامل المختلفة يمكن ان تتغير عبر الفترة خاصة حينما يمر الاقتصاد بفترة تحول سريع كما حدث فى دول شرق آسيا. وهناك مدخل بديل أكثر استخداما وهو تقريب مرونة ناتج عامل ما من خلال نصيبه فى الدخل القومى، وهذا التقريب يكون مقبولا اذا كانت العوامل تكافأ طبقا لناتجها الحدى ولكن هذا يتطلب الا يكون هناك عوائد متزايدة بالنسبة للحجم أو آثار خارجيةعند استخدام أى من هذه العوامل، وأيضا الا يكون التقدم التكنولوجى متضمنا فى مدخلات العامل الانتاجى وأن تكون اسواق المدخلات والناتج تنافسية تماما. وفى الحقيقة، فثمة الكثير من الصناعات تتصف بالعوائد المتزايدة، وعوامل مثل رأس المال البشرى تولد عوامل خارجية قوية.

علاوة على ذلك فإن التقدم التكنولوجى غالبا مايكون مجسدا فى مدخلات جديدة من رأس المال والعمالة [٢] ، بينما يكون الربح الضخم من زيادات السعر [٣] - الملاحظ فى بعض أسواق المنتج- غير مدعم لافتراض المنافسة المطلقة. وفى وجود مثل هذه الزيادات فى أسواق المنتج، فإن نمو الانتاجية حينما يحسب كمخزون للنمو، بعد اخذ مساهمات العوامل المختلفة فى الحسبان يمكن أن يصبح مبالغا فى تقديره.

بالاضافة لذلك تشير الدلائل التجريبية إلى أن عنصر المخزون فى النمو يرتبط هو الآخر بمتغيرات الطلب مثل السياسات النقدية والمالية [٤] لذلك فإن ترجمة المخزون على أنه نمو صافى للانتاجية ربما يكون مضللا. كذلك فإن الفترة التى يتم فيها التحليل تعتبر جوهرية. ففى فترات النمو السريع،كانت المعدلات المتوسطة لزيادة معامل الانتاجية الكلى أعلى نسبيا عما كانت عليه خلال فترات النمو المنخفض [٥]- وفيما يتعلق بالكميات فحينما يؤخذ فى الحسبان عامل التقدير فى قياس المدخلات وتأثيراتها على الناتج وكذلك التباين فى الفترات الزمنية المختلفة التى اجريت فيها التجارب، فليس من المستغرب تغير تقديرات نمو عامل الانتاجية الكلى لدول شرق آسيا بصورة كبيرة (انظر الجدول).

وتتعارض المعدلات المنخفضة لنمو معامل الانتاجية الكلى فى اقتصادات شرق آسيا ذات النمو السريع ، مع نتائج بعض الدراسات التى تجزم بأنها هى المساعد الرئيسى لنمو الناتج فى الدول

تابع اطار (١)

الصناعية فى العقود الأخيرة[٦]. ومع ذلك فليس من المستغرب أن تتغير الأهمية النسبية للمصادر المختلفة لنمو الموارد اثناء عملية التنمية الاقتصادية. ويبدو أن النمو الاقتصادى فى القرن التاسع عشر فى الولايات المتحدة كان يرجع بدرجة كبيرة للزيادات فى المدخلات اكثر منه لنمو الانتاجية[٧]، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد اليابانى فى الفترة قبل الحرب العالمية الأولى.

وتشير تجارب الاقتصادات الأكثر تقدما الى ان تراكم رأس المال المادى هو مصدر هام للنمو فى الفترات المبكرة من التنمية الاقتصادية، ولكن حينما يتم التوصل الى مستوى مرتفع نسبيا من كثافة رأس المال(معامل رأس المال / العمل) يأخذ التقدم التكنولوجى مكانه كمصدر رئيسى للنمو [٨] ان تكثيف رأس المال فى اقتصادات منطقة شرق آسيا ، بما فيها الاقتصادات حديثة التصنيع، مازالت أقل بصورة كبيرة مما كانت عليه معدلات الدول الصناعية فى بداية الستينات . وعند الأخذ فى الاعتبار تلك المعاملات المنخفضة لرأس المال/العمل يتبقى - مع ذلك- مكان للنمو المعتمد على المدخلات بين دول المنطقة ذات المعدلات المرتفعة من النمو. وبالتالى فحتى لو كانت المكاسب الناتجة عن الانتاجية لم تساهم بصورة كبيرة فى النمو كما تشير بعض الدراسات، فإن مستقبل النمو لاقتصادات شرق آسيا يبقى مشرقا وتظل المعدلات المرتفعة لتراكم رأس مالها والمستويات المرتفعة لكفاءة استخداماتها إنجازات لايستهان بها.

(١) انظر "The Myth of Asia's miracle" Paul Krugman. Foreign Affairs Vol. 73 (November-December), PP. 62-78.

(١) انظر Crazy Explanations for the Productivity Slowdown NBER , Paul M. Romer Macroeconomics Annual,1987, ed by Stanley Fischer (Cambridge, Massachusetts: MIT Press, 1987)PP. 163-203.

(٣) هناك دراسات محدده تتناول رفع اسعار الصناعات فى منطقه شرق اسيا وفى الدول الصناعيه والتى تتمتع بمناخ تنافسى اوسع. تقريبا فى كل الصناعات كانت الزيادات ايجابيه وضخمه مثلا انظر .

Joaquim O. Martins, Stefano Scarpetta, and Dirk Pilat "Markup ratios in Manufacturing Industries: Estimates for 14 OECD Countries, OECD Working Paper No. 162 (Paris: OECD, 1996).

(٤) انظر على سبيل المثال Charles L. Evans, "Productivity Shocks and Real Business Cycles", Journal Monetary Economics, Vol.29 (April 1992), PP. 191-208.

(٥) انظر Arnold C.Harberger, "Reflections on Economic Growth in Asia and the Pacific," Journal of Asian Economics, Vol 7, No.3 (1996) PP. 365-92.

(٦) انظر Barry Bosworth, Susan M. Collins, and Yu-Chin Chen, "Accounting for Differences in Economic Growth" Brookings Discussion Papers on International Economics, No. 115 (October 1995), PP. 1-630.

(٧) انظر Moses Abramovitz and Paul A.David, "Reinterpreting Economic Growth:Parables and Realities",American Economic Review,Vol.63(1973),pp.428-39.

(٨) انظر Lawrence J.Lau,"The Sources of East Asian Economic Growth", Stanford University Working Paper (Palo Alto, California: Stanford University: November 1996).

بعض الدول النامية المختارة والدول حديثة التصنيع فى آسيا تقديرات المعامل الكلى لنمو الانتاجية

نسبة سنويا

بيان	Young ١٩٩٥ ٩٠-٦٦	Bosworth & Collins ١٩٩٦ ٩٤-٦٠	Sarel ١٩٩٦ ٩٦-٧٩	Sarel ١٩٩٥ ٩٠-٧٥	Bosworth & Collins ١٩٩٦ ٩٤-٨٤
هونج كونج	٢,٣	..	..	٣,٨	..
كوريا	١,٧	١,٥	٢,١	٣,١	..
سنغافوره	٠,٢	١,٥	٣,١	١,٩	٢,٥
مقاطعة تايوان بالصين	٢,٦	٢,٠	٢,٨	٣,٥	..
اندونيسيا	..	٠,٨	٠,٩	..	٠,٩
ماليزيا	..	٠,٩	١,٤	..	٢,٠
الفلبين	..	٠,٤	٠,٩-	..	٠,٩-
تايلاند	..	١,٨	٣,٣	..	٢,٠

Sources: Alwyn Young,"The Tyranny of Numbers: Confronting: the Statistical Realities of the East Asian Growth Experience,:. Quarterly Journal of Economics, Vol.110 (August 1995), pp.641-80; Barry Bosworth and Susan M. Collins, " Economic Growth in East Asia:Accumulation Versus Assimilation," Brookings Papers on Economic Activity: 2(1996),pp.135;Michael Sarel,"Growth in East Asia: What We Can and What We Cannot Infer From It," IMF Working Paper 95/98 (September 1995); and Michael Sarel, :Growth and Productivity in ASEAN Economies,"paper presented at the Conference on "Macroeconomic Issues Facing ASEAN Countries" held in Jakarta, Indonesia on November 6-8, 1996.

النامية الأسرع نموا ، بينما كان متوسط التضخم فى الاقتصادات الأبطأ نموا زهاء ١٤٪ سنويا وعجز الموازنة نحو ٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى (جدول ٤) وأثبتت الدراسات التطبيقية التى استخدمت أمثلة كثيرة من تجارب الدول أن تأثير التضخم على النمو يصبح سالبا بصفة متزايدة كلما زاد التضخم عن حدود معينة يقدرها بعض الباحثين بنحو ٨٪ سنويا وأن العلاقة بين الاثنين ربما تصبح غير خطية [١٤]. وخلال فترات التضخم المنخفض والمتوسط من المرجح أن يكون تأثير التضخم الحدى الأعلى أو الأقل على النمو صغيرا ، ولكن المعدلات المرتفعة من التضخم تتجه إلى أن تكون ذات آثار نمو سالبة وبصورة جوهرية. كذلك فإن عجز الموازنة المستمر والمرتفع قد يؤدى إلى تباطؤ النمو لأنه يتجه إلى تقليص المبالغ المتاحة لإقراض القطاع الخاص، ثم طرد الاستثمار الخاص.

ومن بين الامثلة العديدة هنا حالة متطرفة تتمثل فى الأرجنتين حيث انتعش النمو من ٦٪ عام ١٩٨٩ إلى نحو ٩٪ عام ١٩٩٣ خلال فترة تم فيها خفض التضخم من معدل يقترب من ٥٠٠٠٪ إلى ١٨٪. ورغم اننا من الصعب أن نستنبط من البيانات علاقة وثيقة بين عجز الموازنة الضخم والنمو المنخفض، فإن كثيرا من الدول التى مرت بفترات انخفاض فى النمو كان لديها أيضا عجز شديد بالموازنة . وهناك دول مثل شيلى وأوغندا طبقت برامج تكيف مالى حادة خلال الثمانينات لدعم الاستقرار الاقتصادى الكلى ومرت هى الأخرى بتغيرات فى الناتج نحو مسارات اكثر انحدارا [١٥].

الانفتـــاح

تعتبر السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية بين العوامل الأكثر أهمية التى تدعم النمو الاقتصادى والتقارب فى الدول النامية[١٦]. وفى ظل تجارة مفتوحة فإن الأسعار المحلية تعكس الأسعار العالمية، وبالتالى تعزز كفاءة تخصيص الموارد. إن سياسات التجارة المفتوحة وحساب رأس المال لاتسمح فقط للدولة باستغلال مزاياها النسبية فى الإنتاج ولكنها تتيح كذلك استيراد المنتجات الأقل تكلفة وغالبا ماتكون متضمنة تكنولوجيا متقدمة. كذلك فإن التجارة تسمح للدولة أن تستخدم سلعا وسيطة اكثر تنوعا ومعدات رأسمالية تزيد إنتاجية مواردها الذاتية.ومثل هذا التدفق من التكنولوجيا المتقدمة نحو الدول النامية يقدم آلية أساسية للانتاجية تجعلها تلحق بالدول المتقدمة[١٧]. إن العلاقة الوطيدة بين سياسات تدعم انفتاح التجارة والنمو الاقتصادى السريع تتضح فى (جدول رقم ٤) ، وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ كانت الدول النامية التى حققت أسرع نمو اقتصادى هى الدول التى كان لديها ، كمجموعة أعلى المعدلات فى الواردات والصادرات بالنسبة

جدول رقم (٤)

الدول النامية ودول آسيا حديثة التصنيع: السياسات والأداء الاقتصادى[١]

بيان	نمو منخفض [٢]		نمو متوسط		نمو مرتفع	
	٧٠-٨٤	٨٥-٩٥	٧٠-٨٤	٨٥-٩٥	٧٠-٨٤	٨٥-٩٥
الأوضاع الأولية						
الناتج المحلى الاجمالى فى السنة الأولى [٣]	١,٦٩٧	٢,١٨٥	٢,٢٦٦	٢,١٨٨	١,٧٧٦	٢,٧٣٤
رأس المال البشرى [٤]	٢,٢	٣,٣	٣,٢	٣,٨	٣,٥	٥,٤
الأوضاع الكلية						
الادخار [٥]	١٧,٨	١٦,٥	١٨,٥	١٩,٢	٢٦,٠	٣١,٤
الاستثمار [٥]	١٩,٠	١٩,٤	٢٢,١	٢١,١	٢٧,٤	٣١,٩
معدل التضخم فى السنة	١١,٠	١٤,١	١٠,٩	١١,١	١١,٣	٧,٨
الأوضاع المالية						
الموازين المالية [٥]	٥,٧-	٥,٦-	٤,٢-	٣,٣-	٢,٠-	٢,٤-
الانفاق الحكومى [٦]	١٩,٩	٢٥,٠	١٩,٦	٢٠,٠	١٩,٥	١٨,٩
الدخل الحكومى [٥]	١٤,٢	١٩,٤	١٥,٤	١٦,٧	١٧,٦	١٦,٥
الأوضاع النقدية						
النقود وأشباه النقود [٥]	٣٣,٠	٣٨,٤	٢٨,٧	٣٦,٤	٢٥,٦	٦٤,٩
اشباه النقود [٥]	١٦,٥	٢٤,٣	١٣,٨	٢٢,٩	١٠,٠	٣٦,٦
القروض البنكية للقطاع الخاص [٥]	٢٠,٤	٢٥,٤	١٨,٥	٣١,٠	٢١,٠	٦٣,١
الدولية						
تدفقات رأس المال الصافى الخاص [٦]	٢٠,٢	١١,٨	١٢,٩	١٩,٩	٦٦,٩	٦٨,٣
ميزان الحساب الجارى	١,٠-	٢,٦-	٣,٧-	١,٤-	١,٩-	٣,٠
الصادرات [٥]	١١,٣	١٧,٣	١٤,٩	١٧,٢	١٨,٢	٣٣,٠
الواردات [٥]	١٢,٢	١٧,٧	١٧,٤	١٨,١	١٩,٥	٣٢,٤

(١) ماعدا الدول الرئيسية المصدرة للنفط وقبرص ومالطة

(٢) يعرف النمو المنخفض بأنه نمو دخل الفرد الحقيقى الأقل من نصف من ١٪ فى السنة وهو تقريبا معدل النمو المتوسط ناقص نصف مستوى الانحراف عن النمو فى العينة للفترة المعنية، وبالتالى فإن النمو المرتفع يعنى المعدلات التى تفوق المتوسط زائد نصف الانحراف المعيارى (٢,٩٪).

(٣) تم قياس معدل المجموعة بالدولارات الأمريكية مع استخدام أوزان القوة الشرائية المرجحة.

(٤) متوسط سنوات التمدرس بين السكان فى سن ١٥ سنة فما فوق انظر Robert Barro and Jong-Wha lee, "International Measures of Schooling Years and Schooling Quality", American Economic Review, Papers and Proceedings, Vol 86(May 1996), p.218-23.

(٥) كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

(٦) كنسبة من تدفق رأس المال الخاص الإجمالى إلى الدول النامية، ماعدا الاقتصادات الاسيوية حديث التصنيع.

للناتج المحلى الاجمالى. أما الدول ذات النمو المنخفض والمتوسط فقد حققت معدلات واردات وصادرات تكاد تصل إلى نصف معدلات الدول ذات النمو السريع ويوضح شكل رقم (٩) أن مجموعة الدول التى حررت تجارتها بصفة جوهرية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ مرت بطفرات حادة فى كلا الواردات والصادرات وزيادة ملحوظة فى مستويات الدخل المطلق.

دور الشركات المملوكة للدولة:

يضع التدخل الحكومى الحاد قيودا على دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى وتشوه السيطرة الادارية على الناتج والأسواق المالية، تخصيص الموارد. وتصبح النتيجة غالبا استثمارا ونموا منخفضا ونوعية متردية من الاستثمار. وفى الكثير من الدول النامية يكون تدخل الحكومات المباشر فى النشاط الاقتصادى كبيرا ومتسعا، مع شركات مملوكة للدولة لديها حقوق احتكارية فى قطاعات عديدة بما فيها التصنيع والقطاع المالى (انظر اطار رقم٢).

وحين كانت الشركات المملوكة للدولة تساهم بنسبة ١١٪ فى الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩١ فى الدول النامية، كانت مثل هذه الشركات تساهم فى الدول الصناعية بنحو ٥٪ فقط.

وفى دول مثل اثيوبيا والصومال وسريلانكا وتانزانيا كانت مساهمة الشركات المملوكة للدولة فى الصناعة اكثر من ٣٠٪ .

وبينما كانت مساهمة القطاع العام فى الاقتصاد كبيرة فى كثير من الدول النامية الأفقر كانت الصناعة فى دول عديدة، من بين تلك الأكثر نجاحا فى الدول النامية، تحت سيطرة الحكومات. ومع ذلك حدث تخفيف فى القيود داخل الشركات المملوكة للدول على مر السنين فى الحالات الاكثر نجاحا فمثلا فى ولاية تايوان فى الصين انخفضت مساهمة تلك الشركات فى الناتج الصناعى من ٥٦٪ عام ١٩٥٢ إلى نحو ٢١٪ عام ١٩٧٠ ووصلت فى عام ١٩٩٠ إلى نحو ١١٪[١٨] وكانت مساهمة الشركات المملوكة للدولة فى الناتج الصناعى فى الصين تتقلص سريعا . ومع ذلك ظلت مساهمة هذه الشركات فى الموارد المالية ضخمة فى الصين الى الحد الذى تعرقل فيه السياسة الاقتصادية الكلية وتعوق النمو إلا اذا تم خفضها بسرعة. وغالبا ماتدار هذه الشركات باسلوب غير كفء وعلى الرغم من وضعها الاحتكارى فإنها تتجه إما إلى تحقيق ربح منخفض أو تتكبد خسائر ضخمة ومزمنة تثقل كاهل ميزانية الحكومة.

شكل رقم (٩)

اقتصادات مختارة : الصادرات والواردات ، ودخل الفرد الحقيقى[١]

(متوسطات نسبة مئوية بسيطة للمجموعة، من الناتج المحلى الاجمالى إلا اذا ذكر غير ذلك)

لقد سجلت مجموعة من الدول التى حررت التجارة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ انتعاشا متزايدا فى كلا الواردات والصادرات وارتفاعا فى مستويات دخل الفرد.

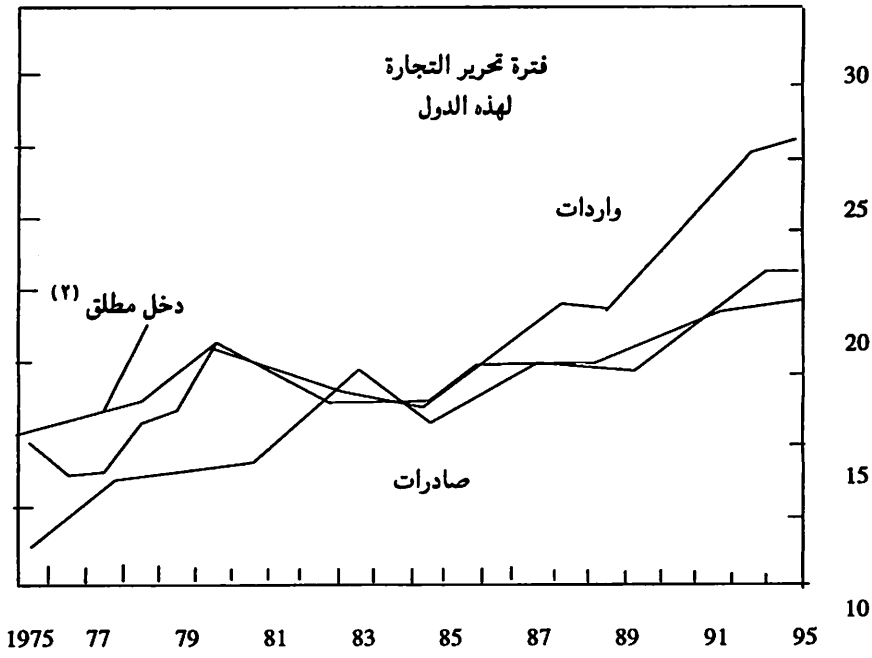

(١) تضم الارجنتين ، البرازيل ، الصين ، الهند ، اندونيسيا ، كينيا ، المكسيك ، الفلبين ، سيريلانكا ، تركيا ، اوغندا واورجواى - بين الدول التى قامت باجراءات ضخمة نحو الإصلاح التجارى خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ كانت هذه الدول هى الأكبر نجاحا بمقياس الناتج المحلى الاجمالى.

(٢) نسبة دخل الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدولة الصناعية عام ١٩٩٥ (بمقياس القوة الشرائية المرجحة).

اطار (٢) الاستقرار والاصلاح فى الدول النامية ذات التخطيط المركزى سابقا فى شرق آسيا

تمر كثير من الدول فى شرق آسيا بما فيها كامبوديا والصين ولاوس وفيتنام بمرحلة التنمية، وفى طريقها أيضا للتحرك من التخطيط المركزى نحو أنظمة اقتصادية مبنية بصورة كبيرة على مبادئ السوق[١]. وتختلف تجارب تلك الدول بشكل جوهرى عن تلك المجموعة ذات الاقتصاد الانتقالى وتتمثل الاختلافات فى هياكل اقتصاداتها وفى طبيعة التحويل الذى يجرى هناك[٢].

ورغم أن هذه الدول تختلف إلى حد كبير فى عدد السكان، فإنها تشترك فى صفات كثيرة فيما يتعلق بالهيكل الاقتصادى الذى يغلب عليه سكان الريف الذين يعملون بصفة أساسية فى الزراعة. ففى كامبوديا ولاوس وفيتنام ورغم تزايد نصيب الصناعة تظل اقتصاداتها خاضعة لقطاع الزراعة الذى يسيطر عليه نظام الأسرة اكثر من التعاونيات. وظل القطاع الخاص نشيطا خلال فترة التخطيط المركزى فى تلك الدول الثلاث، وشكلت الصناعات التى تملكها الدولة بصفة عامة جزءا صغيرا نسبيا من الاقتصاد. وهذا يتناقض مع الدول ذات الاقتصاد الانتقالى فى شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى سابقا حيث تستوعب الصناعات الحضرية معظم المستغلين وتمثل النصيب الأكبر من الناتج وحيث تشكل المشروعات المملوكة للدولة النصيب الأكبر فى الاقتصاد قبل الفترة الانتقالية. وهذا صحيح حتى فى حالة منغوليا والتى ترتبط اقتصاديا بشدة مع الاتحاد السوفيتى سابقا وهى تتميز بوجود سكان حضريين وهيكل صناعى اكثر تماثلا مع الدول الانتقالية عن الدول الاسيوية التى طبقت اقتصادات السوق حديثا. وفى الصين ومع أن اقتصادها حتى وقت قريب كان معتمدا على الريف بصورة كبيرة وتركزت القوى العاملة فى الزراعة، فإن التخطيط المركزى كان يطبق فيها بصرامة اكثر من دول شرق آسيا الأخرى، بدون وجود أى مشروع خاص تقريبا قبل بدء الاصلاحات.

وقد أدت الخصائص الهيكلية المميزة لاقتصادات شرق آسيا إلى اختلافات جوهرية فى تطور هذه الاقتصادات حين مقارنتها بالدول الانتقالية وأكثر مايلفت النظر فى دول هذه المنطقة غياب الهبوط الحاد فى الناتج كالذى تعانى منه الدول الانتقالية رغم أن النمو تباطأ فى بداية تطبيق الإصلاحات فى كل دولة وتحول إلى السالب فى مدة قصيرة فى لاوس.

وينمو الناتج الآن بمعدل من ٧-١٠ ٪ سنويا فى كل الدول الأربع ويعكس عدم وجود هبوط حاد فى الناتج - إلى حد ما - المستوى المنخفض مبدئيا للناتج فى دول شرق آسيا ، جزئيا بسبب الحروب والصراعات الداخلية. ولكنه يرجع كذلك فى جزء منه إلى الطبيعة الأقل انتشارا للتشوهات الاقتصادية المبدئية وبالتالى للتحول . وفى اقتصادات شرق آسيا شملت الفترة التحويلية بصفة أساسية إصلاحات اقتصادية محدودة التركيز نسبيا دون أن يصاحبها تغيرات سياسية واجتماعية، وإلى حد ما ونتيجة لذلك كان هناك قدر أقل من الشك وعدم الاستقرار قصير المدى عما كان عليه الحال فى كثير من الدول الانتقالية. إن النصيب الاقل فى الصناعة خاصة فيما يتعلق بالقوى العاملة والغياب النسبى لقاعدة صناعية كثيفة رأس المال أظهرت بعد ذلك أن دول شرق آسيا لم تواجه تحدى إحلال جزء ضخم من رأس مال أصبح فجأة مهملا عند نهاية التخطيط المركزى. وبدلا من ذلك انطوى التحول على ايجاد أوضاع تسمح بالانتقال من الزراعة للصناعة.

وكانت هذه الدول كذلك اقل ارتباطا بالترتيبات التجارية لمجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة السابق، وبالتالى لم تعانى بنفس القدر مثل باقى الاعضاء عند انهياره رغم أن كمبوديا

تابع اطار (٢)

ولاوس وفيتنام مرت بفترات خسائر مالية من جراء فقد المعونات من كتله الاتحاد السوفيتى سابقا كما عانت من فترات انخفاض فى شروط التجارة ممثلة فى أسعار الواردات من الدول ذات الاقتصاد الانتقالى كالطاقة والمواد الخام والتى عدلت وارتفعت لتصل لمستويات السوق. وهذه الدرجة المحدودة من التكامل داخل النظام التجارى لاقتصادات الدول ذات التخطيط المركزى سابقا تعتبر عاملا آخر يبعد دول شرق آسيا عن الاقتصادات الانتقالية فى وسط آسيا والتى تأثرت بعنف من جراء تدهور التدفقات من المواد الخام داخل الاقاليم عند انهيار التخطيط المركزى . كذلك فإن دول شرق آسيا استفادت الى حد ما من قربها جغرافيا من الدول حديثة التصنيع والاقتصادات الأخرى ذات النمو السريع فى المنطقة، والتى أدت الى الاستثمار فى المشروعات المشتركة وتوابعها المملوكه لها بالكامل التى تكونت للاستفادة من الأسواق المتسعة والأجور المنخفضة.

لقد بدأت عملية الإصلاح فى الصين عام ١٩٧٨، وفى جمورية لاوس الشعبية الديموقراطية عام ١٩٧٩ مع إصلاحات شاملة بدأت فى ١٩٨٦، وفى فيتنام عام ١٩٨٥ مع اصلاحات شاملة بدأت عام ١٩٨٩ وفى كمبوديا فى اوائل التسعينات. وعند بدء الاصلاحات كانت كمبوديا وفيتنام ولاوس قد تحررت حديثا من العزلة أو الحروب. وقد سارت الاصلاحات الأولية فى دول شرق آسيا بصورة عامة على نهج النموذج الصينى فى استهدافها بصفة أساسية زيادة الانتاجية خصوصا فى مجال الزراعة حيث تسير الإصلاحات كتفكيك الملكيات الجماعية بسرعة كبيرة. وفى نفس الوقت فإن الشركات غير الحكومية كان يسمح لها بالتوسع من خلال امتصاص العمالة الزائدة من الزراعة، بينما الإصلاحات الاخرى بما فيها تحرير اللوائح الخاصة بالمشروعات المشتركة والاستثمار الأجنبى المباشر أدخلت بعد ذلك بالتدريج.. ومع أن الانتاجية ارتفعت فى قطاع الزراعة كنتيجة لسلسلة الاصلاحات فإن الفرق اللافت للنظر. بين نصيب قوة العمل فى الزراعة ونصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى يعكس المستويات المنخفضة جدا للانتاجية فى ذلك القطاع وبالتالى المجال الذى يسمح بالتصنيع المستمر ويظل هذا واضحا بصفة خاصة فى الصين رغم أنها كانت البادئة فى تنفيذ الإصلاحات وربما يكون هذا لأن اقتصادها كان الأكثر مركزية، مع أكثر الهياكل تشوها فى الإنتاج والأسعار.

لقد نشأ نظام للأسعار ذو اتجاهين فى هذه الدول مع رقابة على نطاق ضيق على بعض الأصناف، ولكن أسعار معظم السلع (مابين ٨٠٪ وحتى ٩٠٪ من الأسعار على مستوى التجزئة) تحكمها الآن قوى السوق. وفى بعض الدول وحتى قبل تحرير الأسعار فإن الأسواق غير الرسمية الواسعة التى تمولها تحويلات المغتربين وإجراءات تحويل الصادرات أدت إلى تقليل الاختلالات السعرية داخل التخطيط المركزى.

وفى الصين ارتفع النمو بصورة جوهرية منذ بدء تقدم الاصلاح حيث إن زيادة الانتاجية فى الزراعة وتوظيف فائض العمل الريفى فى قطاع الصناعات غير الحكومية جعل من الممكن تحقيق زيادات معقولة فى الناتج. أما الاصلاحات فى الزراعة والتى سمحت للزراع بالاستفادة من المحاصيل التى تفوق المستويات المعتادة فقد قوبلت باستجابة فورية فى العرض، رغم أن التقدم كان أقل فى زيادة الناتج فى مشروعات حكومية صناعية كبرى، كانت ميزانياتها تعانى من القيود

تابع اطار (٢)

ولوائح الضرائب المعقدة وتعوق الحافز لرفع الانتاجية. عوضا عن ذلك ، نما القطاع غير الحكومى بصورة سريعة خاصة فى المناطق الساحلية التى استفادت من الاستثمار الأجنبى المباشر الذى بدأ عام ١٩٨٤ وتزايد فى اوائل التسعينات. وشملت الاصلاحات التالية تحرير التجارة واصلاح اسواق المال بما فى ذلك انشاء فروع للبنوك الأجنبية وتحرير نظام الصرف والذى انتهى بتحويل صفقات الحسابات الجارية فى ديسمبر ١٩٩٦.

وفى كمبوديا، ولاوس وفيتنام حدثت الإصلاحات خلال فترات أدى فيها إصدار العملة لتمويل العجز النقدى الضخم إلى قفزات عالية من التضخم، صاحبها دولرة مكثفة وفجوات واسعه بين معدلات الصرف الرسمية وغير الرسمية وتضمنت سياسات التثبيت الأولية فى الدول الثلاث مزيجا من معدلات الصرف المرنة وتحرير التجارة ومعدلات الفائدة المرتفعه وتخفيضات فى الإنفاق الحكومى خاصة من خلال تخفيض دعم السلع الاستهلاكية ووضع قيود على القروض الميسرة للمشروعات التى تملكها الدولة.وكان التثبيت الناتج عن التضخم المرتفع أساسه النقود مع استقطاعات حادة فى الإنفاق تسمح بالحد من التوسع النقدى. ومع النقص فى الموارد لم يكن من المجدى المحافظة على سعر صرف ثابت فى بداية الاصلاح وبدلا عن ذلك تم تعديل معدلات الصرف مع تكرار الزيادة لمسايرة معدلات الصرف السارية فى الأسواق الموازية. ورغم الخفض فى الإنفاق الحكومى فإن الزيادة التى حدثت فى الإنتاجية نتيجة لتطبيق برامج الاصلاح، خاصة فى القطاع الزراعى، ساعدت على المحافظة على نمو ايجابى قبل وأثناء برنامج تثبيت الاقتصاد الكلى، بينما ارتفعت العمالة فى قطاعات الصناعة والخدمات الخاصة بصورة سريعة فى بداية الفترة الانتقالية وساهمت فى امتصاص العمالة التى سرحها القطاع العام.

ويتطلب الأمر اتخاذ اصلاحات اخرى ذات توجه للسوق لتأمين النمو المتواصل الذى يتوا م مع امكانيات هذه الدول. وبعد نجاحها فى برامج التثبيت الأولية كان على دول اقتصادات السوق التى ظهرت حديثا فى شرق آسيا أن تتعامل مع المشاكل المتفاقمة والتى عادة ما تصاحب النمو القوى، بما فيها تلك المرتبطة بتدفقات جوهرية من رأس المال الأجنبى. وهناك تحديات هامة أمام هذه الدول وهى تعزيز البنية الأساسية وتطوير الأنظمة البنكية الحديثة، وكلاهما سيزيد من الاستثمار. كما أن التكامل الأوثق مع النظام الاقتصادى العالمى والنظام المالى سيؤدى إلى المزيد من النمو من خلال زيادة التجارة.

(١) لقد اتخذت Myanmar أيضا بعض الخطوات لانهاء التخطيط المركزى، ومع ذلك كانت هذه الاصلاحات حتى ذلك الحين جزئية وفشلت فى تحقيق تحويل جوهرى فى النظام الاقتصادى.

(٢) انظر John R. Dodsworth Ajai Chopra, Chi D. Pham & Hisanobu Shishido,"Macroeconomic Experiences of the Transition Economies in Indochina", IMF Working Paper 96/112 (October 1996) For an in-depth review of Stabilization in Vietnam, Cambodia, and the Lao People's Republic: Eduardo Borenztein and Jonathan D.Ostry,"Accounting for China's Growth Performance" American Economic Review, Vol 86 (May 1996) 224-28 for a discussion of the effects of reforms on China: and Richard W.T Pomfret Asian Economies in Transition: Reforming Centrally Planned Economies (Cheltenham: Edward Elgar,1996) for a broad review of Reorms across Asian Countries.

وفى الهند، خلال الأعوام ١٩٨٩-١٩٩٤، وصلت الارباح - بعد الضرائب وكنسبة من المبيعات الكلية- فى شركات القطاع الخاص أربعة أمثالها فى الشركات العامةفى القطاعات المقارنة[١٩] . إن الإصلاحات الهيكلية للأسواق والتى تقلص تدخل الدولة وتجعلها فى حدود مناطق الضعف الحقيقية فى السوق (مثل الصحة والتعليم والبنية الأساسية) وترفع كفاءة الادارة، من المتوقع أن تزيد النمو من خلال تقليل التشوهات وتشجيع المشاركة الأكبر للقطاع الخاص.

التحرير المالى

تتطلب تعبئة المدخرات والتخصيص الكفء لها بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة أسواقا مالية مستقرة مع آليات مدروسة جيدا. ولقد اثبتت الدراسات المستخدمة للبيانات طويلة الأجل وجود علاقة منتظمة وإيجابية بين النمو ومعدلات التنمية المالية، وكذلك بين بدايات سير القطاع المالى على الطريق السليم والنمو المترتب على ذلك [٢٠]. لقد كانت الدول التى تعانى من النمو المنخفض تتصف -كما يشير معامل تحرير النقود إلى الناتج المحلى الاجمالى - بمستوى من التنمية المالية منخفض جدا عما شهدته الاقتصادات ذات النمو السريع (جدول رقم ٤) ومع أن العلاقة الايجابية بين التنمية المالية والنموالاقتصادى ربما تكون نتيجة للسببين ، ففى الوقت الذى كانت هناك فيه حالات لدول مرت بفترات تنمية سريعة مع درجات متواضعة فقط من الانفتاح المالى فإن التنمية المحدودة فى الاسواق المالية والمؤسسات يمكن أن تصبح عائقا كبيرا أمام التنمية الاقتصادية الكلية [٢١] . كذلك أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن التحرير المالى يحتاج لأن يصاحبه لوائح ومؤسسات رقابية مالية قوية حتى يتمكن الاقتصاد من تحقيق أقصى المنافع .

الادارة

ان المدى الذى يكون فيه الإصلاح الاقتصادى فعالا فى ايجاد نمو مرتفع ورفاهية على المدى الطويل يعتمد غالبا على نوعية الإدارة فى اى اقتصاد. وتعريف مفهوم الادارة غير واضح تماما وكذلك فإن الحكم على نوعيتها عادة مايكون حكما غير موضوعى. ولكن هناك أوجه عدة اتفقت الآراء حولها. ففى كثير من الدول النامية أدى قصور الشفافية والمسئولية عند اتخاذ القرار العام، والتدخل الحكومى والادارى المغالى فيه فى الأنشطة الاقتصادية إلى ظهور دروب تساعد على الصراعات والفساد.

ولم تكن الادارة الضعيفة والفساد هما فقط السبب فى خفض ايرادات الضرائب [٢٢] فلاشك انهما ساهما فى إحداث الاختلالات فى الموازين المالية وتخفيض الاستثمار العام فى مجالات هامة مثل الصحة والتعليم، ولكن ذلك كله حال ايضا دون تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى المباشر.

مقارنة بين الدول النامية فى شرق آسيا والتى تتحرك بعيدا عن التخطيط المركزى وبعض الدول ذات الاقتصاد الانتقالى المختارة فى شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى سابقا

	١٩٩٣ حصة الناتج المحلى فى		١٩٩٠ حصة القوى العاملة فى		١٩٩٤ نسبة سكان الحضر
	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة	
الدول النامية التى تتحرك بعيدا عن **التخطيط المركزى**					
كمبوديا	٥١	..	٧٤	٧	٢٠
الصين	٢٠	٤٨	٧٢	١٥	٢٩
لاوس	٥١	١٨	٧٨	٦	٢١
فيتنام	٢٩	٢٨	٧١	١٤	٢١
بعض الدول المختارة ذات الاقتصاد **الانتقالى**					
البانيا	٤٠	١٣	٥٥	٢٣	٣٧
جمهورية التشيك	٦	٣٥	٧	٣٥	٦٥
مولدافيا	٣٥	٤٨	٣٣	٣٠	٥١
منغوليا	٢١	٤٦	٣٢	٢٢	٦٠
روسيا	٩	٥١	١٤	٤٢	٧٣
اوكرانيا	٣٥	٤٧	٢٠	٤٠	٧٠

المصدر:

World Bank, World Development Report, 1996 and Social Indicators of Development.

وعلاوة على ذلك فإن الحماية غير الكافية لحقوق الملكية الخاصة، والسيادة الضعيفة للقوانين كانت هى أيضا عوائق كأداء أمام النمو [٢٣] ويمكن للتدخل الحكومى الأقل فى الشئون الاقتصادية والشفافية الأكبر فى السياسات التنظيمية أن يحدا من الانشقاقات والفساد مع إعطاء فرصة للحكومات للتركيز على واجباتها الرئيسية- من توفير النظام والعدل وتخصيص موارد عامة مع وضع اولويات للاستخدام بما فيها الاستثمار فى الصحة والتعليم والمساعدة فى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى الكلى وتوفير شبكات أمان اجتماعى فعالة ومخططة جيدا. وبينما يصبح من الصعب قياس كفاءة الإدارة ومدى الفساد الموجود بها فقد أشارت بعض الدراسات المبنية على معدلات مبدئية وتحكمية إلى حد ما إلى أن الضعف فى هذه المجالات يمكن أن تكون له آثار سلبية جوهرية ومستديمة على النمو[٢٤] . واعتمدت دراسات اخرى على ادلة مختلفة لفاعلية الحكومة ، مثل نوعية البيروقراطية (بما فيها درجة استقلالها عن الضغوط السياسية) ومخاطر المصادرة وما إلى ذلك ، ولكن هذه الادلة لم تكن ذات آثار ملموسة على النمو [٢٥].

سياسات الموارد البشرية: التعليم ونمو السكان

يؤدى الاستثمار فى التعليم ورأس المال البشرى إلى اكتساب مهارات ترفع من الكفاءة وتوسع من استخدام التكنولوجيا الحالية، وكذلك تدعم التنمية التكنولوجية الجديدة. ومع هذا الاستثمار كان مستوى رأس المال البشرى الاولى فى الدول ذات النمو المرتفع اكبر منه فى الدول الأقل نجاحا.(جدول رقم ٤) كذلك اكتشفت تحليلات ذات صفة اكثر رسمية ان المستوى الاول للتعليم خاصة فى المرحلة الابتدائية يعد محددا هاما للنمو فى المستقبل[٢٦]. ومع ذلك فقليل من الدراسات هى التى توصلت الى شواهد تثبت وجود اثر ايجابى قوى للتغيرات فى مستوى التعليم على النمو [٢٧].

اما التعليم العالى فقد تبين أن له آثارا ايجابية قوية إلى حد ما على النمو كما تأكد أن الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى له صلة قوية وايجابية بالنمو. وهذه الاستنتاجات توحى بأن نوعية التعليم قضية هامة. كذلك فإن العوامل الاجتماعية مثل طبيعة المؤسسات فى المجتمع، تؤثر على سرعة التنمية الاقتصادية فى الدولة .إن المستوى المبدئى للتنمية الاجتماعية، والذى يعتبر مستوى رأس المال البشرى مكونا رئيسيا به، ذو صلة هو الاخر بالنمو المتتالى لدخل الفرد والإنتاجية[٢٨].

وقد اعاقت المعدلات المرتفعة للنمو السكانى، فى الكثير من الدول الأفقر، كل الجهود التى تبذل لرفع متوسط المستويات التعليمية والصحية. ومع أن النمو السريع للسكان يزيد من قوة العمل ويرفع من قدرة الناتج فى الاقتصاد ، فإن تحليل البيانات بعيدة المدى للدول المختلفة أظهرت أن النمو السكانى له آثار سلبية على نمو دخل الفرد [٢٩] ورغم المحاولات التى تبذل فى كثير من الدول لاحتواء النمو السكانى، والتى تتباين طبقا للثقافة والقيم الموروثة، فقد كان التقدم بطيئا. وفى تلك الحالات كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى والتخفيف من الفقر يتوقفان بشدة على المزيد من النجاح فى إبطاء معدل النمو السكانى.

التقارب الاقتصادى وأهمية تكاملية السياسات

بينما يتضح أن السياسات فى المجالات التى سبق مناقشتها يمكن أن تساعد فى تعزيز تراكم رأس المال المادى والبشرى وتنمية التكنولوجيا وبالتالى تعمل على تحديد نحو الأداء داخل الدولة، فإن بضع مجالات رئيسية فى السياسة تبدو هامة بصفة خاصة . ولدراسة آثار بعض هذه السياسات على نمو الناتج تم تجميع بيانات لمائة وعشر دول للفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ وهى الفترة التى كانت فيها عملية التكامل العالمى التى سبق الاشارة اليها فى ذروة النشاط. وتناولت البيانات المجمعة انفتاح التجارة ودرجة الاستقرار الاقتصادى الكلى ممثلة فى مستوى انحراف درجة التضخم ودرجة تدخل الحكومة فى الاقتصاد ممثلة فى نصيب الإنفاق الحكومى فى الناتج المحلى الاجمالى، والذى لايعد أفضل مقياس للتدخل الحكومى إلا أن معاناته أقل من المقاييس الاخرى فيما يتعلق بمشاكل البيانات.

وقد تم تصنيف الدول على انها مرتفعه أو متوسطة أو منخفضة فى كل من هذه الرتب مع نقاط قطع تتحدد بمعيار الحسابات ، رغم أنها بالضرورة تشوبها درجة ما من التقريب. [٣٠] وقد صنفت الدول النامية التى بلغ معدل نمو دخل الفرد الحقيقى فيها ٢,٩٪ أو أعلى خلال ١٩٨٥-١٩٩٥ على أنها دول مرتفعة الدخل (مثل شيلى وتايلاند واوغندا) والدول التى يتراوح فيها معدل النمو بين ٠,٥٪ ، ٢,٩٪ سنويا صنفت على أنها متوسط النمو (مثل كولومبيا ومراكش وباكستان) أما الدول التى وصل فيها معدل النمو إلى أقل من ٠,٥ سنويا فقد تم تصنيفها على أنها منخفضة الدخل مثل (الكاميرون واكوادور وزامبيا) (جدول رقم ٥) كما تم تصنيف ٢٨٪ من الدول النامية كدول مرتفعة النمو بينما صنفت ٤٤٪ داخل المجموعة منخفضة النمو .

وظهرت ثلاث مجموعات من السياسة العامة . فحوالى خمس إجمالى الدول النامية فى قوائم البيانات هى دول تنتهج سياسة الاقتصاد المقفول واستقرارها الاقتصادى الكلى ضعيف وحكومتها ضخمة وتعتبر هذه السياسات الأقل أفضلية. وخمس عدد الدول لديها انفتاح معتدل مع استقرار اقتصادى عام معتدل وحكومة متوسطة الحجم- وخمس آخر من الدول النامية يصنف على أنه عالى الانفتاح مع استقرار فى الاقتصاد الكلى بين المعتدل والمرتفع وحكومة ذات حجم صغير إلى متوسط وكلها من أفضل السياسات المتبعة- وكما هو متوقع وجد ان هناك علاقة كلية قوية بين السياسات وأداء نمو الدخل: فالدول التى تتمتع بسياسات تجارة حرة واقتصاد كلى مستقر، وحكومة محدودة نسبيا اتجهت الى تحقيق نمو دخل افضل من الدول الأقل انفتاحا والأقل استقرارا أو الأكبر حكومة.

وربما يكون من أهم النتائج أن أيا من هذه السياسات المرغوب فيها بمفردها لاتعتبر كافية لتأكيد أن الدولة تحقق معدلا مرتفعا من النمو، وهذا معناه أن الأداء الجيد فى مجموعة ما والمتوسط أو الضعيف فى المجموعتين الأخريين يبدو كما لو كان أسلوبا للنمو المنخفض فمثلا بين الدول التى تنتهج سياسة أكثر تحررا فى التجارة ولكنها تعانى من استقرار عام متوسط أو منخفض وحكومتها ضخمة أو متوسطة الحجم نجد نحو ربعها فقط قد حقق معدلا مرتفعا من النمو ونحو نصفها حقق نموا منخفضا وكذلك فان من بين ٢٤ دولة من ذات الحكومات الاصغر حجما وذات الانفتاح والاستقرار المنخفض أو المتوسط نجد نحو خمس عددها قد أنجز معدلا مرتفعا من النمو ونصفها حقق نموا منخفضا. ومع بعد سياسى واحد، كان احتمال الفشل فى حالة الانفتاح العالى بنفس القدر كحالة الحكومة صغيرة الحجم (جدول رقم ٥).

واكتشف التحليل أيضا أن الأداء الضعيف فى مجال سياسة واحدة، يمكن أن يكبل الاقتصاد حتى لو كانت بقية السياسات ممتازة. ولشرح أهمية السياسات العامة الجيدة ينبغى أن نأخذ فى اعتبارنا الدول التى لديها استقرار كلى متوسط أو مرتفع وحكومة صغيرة أو متوسطة الحجم ولكن انفتاح منخفض: دولة واحدة فقط من بين خمس دول حققت نموا سريعا ودولتان من خمس دول حققت معدلات نمو بطيئة. ومن بين الدول ذات سياسات الانفتاح والاستقرار المتوسط أو المرتفع ولكن ترأسها حكومة غير مرغوب فيها نجد أقل من الثلث قد حققت معدلات سريعة من النمو بينما كانت معدلات النمو منخفضة فى نحو الثلثين .

والدرس الرئيسى المستفاد من هذه الإحصائيات هو عدم وجود سياسة واحدة تكفى لتحقيق

جدول رقم (٥)
الدول النامية بما فيها الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع:
العلاقة بين السياسات والنمو، ١٩٨٥-١٩٩٥ وشروط احتمالات النجاح[١]

	نمو مرتفع	نمو متوسط	نمو منخفض	عدد الدول فى العينة
	التوزيع النسبى			
نسبة الدول	٢٨	٢٨	٤٤	١١٠
سياسات التكيف				
انفتاح مرتفع[٢]	٤١	١٩	٤١	٣٧
استقرار اقتصادى كلى مرتفع[٣]	٤١	٣٢	٢٧	٤١
حكومة صغيرة[٤]	٣٠	٣٣	٣٧	٤٣
انفتاح مرتفع مع متغير واحد على الأقل منخفض وآخر على الأكثر متوسط	٢٥	٢٥	٥٠	٨
اقتصاد كلى مرتفع الاستقرار مع وجود متغير واحد على الأقل منخفض وآخر على الأكثر متوسط	-	٦٠	٤٠	٥
حكومة صغيرة مع وجود متغير واحد على الاقل منخفض وآخر على الاكثر متوسط	٢١	٣٣	٤٦	٢٤
انفتاح منخفض مع وجود متغير واحد على الاقل مرتفع (٢) وآخر على الاقل متوسط	١٩	٤٣	٣٨	٢١
استقرار اقتصادى كلى منخفض مع وجود متغير آخر على الاقل مرتفع وآخر على الاقل متوسط	-	-	١٠٠	١
حكومة ضخمة مع وجود متغير واحد على الاقل مرتفع وآخر على الاقل متوسط	٢٥	١٧	٥٨	١٢
مجموعة سياسات مع وجود متغيرين مرتفعين على الاقل[٢] وواحد متوسط	٥٧	١٩	٢٤	٢١

المصدر: Jahangir Aziz and Robert Wescott,"The Washington Consensus and Policy Complementarities in Developing Countries", IMF Working Paper(forthcoming).

(١) كانت الدول ذات النمو المرتفع هى التى تحقق معدلات نمو حقيقى لدخل الفرد يصل لنحو ٢,٩٪ أو أعلى خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ بينما اعتبرت الدول ذات النمو المنخفض هى التى حققت متوسط معدلات نمو اقل من نصف من ١٪ وبالنسبة لكل المتغيرات حددت نقاط القطع المرتفعة والمنخفضة كمتوسط بالاضافة لنصف انحراف قياسى، ومتوسط ناقص نصف انحراف قياسى للتوزيعات المتوالية.

(٢) يقاس الانفتاح بمعامل التجارة الخارجية الكلي الى الناتج المحلى الاجمالى. وتعرف الدرجة العالية من الانفتاح عند الحالة التى يكون فيها متوسط الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى أعلى من ٤٥٪ بينما يكون الوضع فى حالة الانفتاح المنخفض أقل من ٢٧٪.

(٣) يقاس الاستقرار الاقتصادى الكلى بالانحراف القياسى لمعدل التضخم فى الفترة المعنية. ويعرف الاستقرار الاقتصادى الكلى المنخفض بأنه ذو الانحراف القياسى من التضخم الذى يفوق ١٩ بينما يتطلب الاستقرار الاقتصادى الكلى المرتفع انحرافا قياسيا أقل من ٥.

(٤) يقاس حجم الحكومة بمعامل الانفاق الحكومى إلى الناتج المحلى الاجمالى - وتصنف الحكومة الضخمة على أنها تلك التى يكون الانفاق العام للحكومة المركزية بها أعلى من ٣٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى والحكومة الصغيرة هى التى تقل فيها هذه النسبة عن ٢٣٪.

النمو السريع وأن المطلوب على الاقل درجة متواضعة من سياسة ناجحة فى مجالات متعددة لمساندة النمو السريع[٣١] بمعنى أن السياسات الجيدة تتجه إلى أن تكون تدعيما متبادلا وكذلك فإن تكاملية السياسة هامة للغاية. فمثلا، فى اقتصاد مفتوح نسبيا يمكن أن تعاقب الأسواق المالية سياسات الاقتصاد الكلى السيئة وتكافئ السياسات الجيدة بصورة اقوى مما تفعل فى حالة الاقتصاد المغلق. وعند شرح أهمية هذه التكاملية يلاحظ أن الدول النامية التى حققت نجاحا متوسطا أو مرتفعا فى مجالات السياسة الثلاثة كان لديها ثلاث من خمس فرص لإنجاز معدلات مرتفعة من النمو خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ واكثر من ثلاث الى اربع فرص لاحتمالات النمو المتوسط أو النمو المرتفع (١٧ من بين ٢١ دولة فى العينة) وأقل من دولة بين اربع من تلك الدول حققت نموا منخفضا.

هذا التحليل البسيط لايعنى وجود علاقة وثيقة بين السياسات الجيدة ومعدلات نمو الدخول الجيدة، وبالتأكيد هناك استثناءات للقاعدة تعكس نفوذ عوامل اخرى كثيرة (اجتماعية ومؤسسية ومواهب معينة وغير ذلك) يمكن أن تمارس تأثيرا قويا على النمو. فمثلا دولة اورجواى كانت تتمتع بانفتاح منخفض فى التجارة واستقرار اقتصادى كلى متوسط خلال فترة ١٩٨٥-١٩٩٥ ومع ذلك حققت نموا اقتصاديا سريعا إلى حد ما. ودول اخرى مثل بوتسوانا حققت معدلات مرتفعه نسبيا رغم ضخامة القطاع الحكومى بها.

ويشير هذا التحليل إلى أن اكثر الدول النامية المائة وعشر التى ادرجت بياناتها خلال فترة ١٩٨٥-١٩٩٥ كان تحقيق هدف نمو الدخل السريع فيها يتم غالبا من خلال اتباع سياسات ذات توجه سوق (انفتاح تجارى وقطاع حكومى متوسط إلى صغير الحجم) فى نطاق استقرار اقتصادى كلى.

جنى ثمار العولمة وتجنب التهميش

بالنسبة للدول ذات المبادئ القوية نسبيا وأنواع السياسات التى يقول التحليل السابق إنها تفضى للنمو، نجد أن الانفتاح قد ساعد على الإسراع بعملية التقارب . وتعتبر ماليزيا وتايلاند مثلين لتلك الدول. إن التحدى السياسى أمام هذه الدول هو تأمين مكتسباتهم من خلال انتهاج سياسة يوجهها السوق، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى وتحسين البنية الأساسية وتوفير عمالة ماهرة حتى تقضى على قيود الإنتاج فى الاقتصاد.

وغالباماكان تصعيد الضغوط يحدث نتيجة لتدفقات رأسمالية قوية. وثبت بالتجربة أنه رغم

إمكانية تكملة تدفقات رأس المال للمدخرات المحلية ومساهمتها فى الأداء الاقتصادى القوى، فإنه بدون سياسات سليمة أو عند حدوث هزات خارجية، فإن مثل هذه التدفقات يمكن أن تزيد من سرعة تأثر الدول بالأزمات المالية الخارجية والداخلية. وقد لمسنا ذلك فى أزمة المكسيك واكدت مرة ثانية أهمية تحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى الكلى، مع وجود ميزان مدفوعات قوى. بالاضافة لذلك، لايتمكن إلا القلة من العمالة الماهرة من رفع نمو الاجور وتقليص المنافسة الخارجية، واستيعاب الضغوط التضخمية. وهذا يعنى أن إصلاحات سوق العمل يمكن كذلك أن تكون ضرورية لتخفيف مثل تلك القيود على القدرات.

كما ينبغى على الدول أن تضع ضمن أهدافها إتاحة الفرصة للمستثمرين المحليين لتنويع محافظ أوراقهم عالميا، بغية تخفيض المخاطروأيضا للمساعدة فى منع تقلبات الأسعار فى العقارات وباقى أسواق الأصول المحلية . وفى هذا الإطار كان التخلص تدريجيا وبحذر من قيود رأس المال من خلال مجموعة من السياسات لتدعيم نظام بنكى محلى سليم بالإضافة الى سياسة سعر صرف مناسبة تسمح بقدر مقبول من المرونة، كل هذا سيخفف من العبء على التكيف المالى ويوفر توازنا أفضل داخل آليات السياسة من خلال قطاع مالى أكثر تطورا. علاوة على ذلك فكثير من الدول مثل الصين وتايلاند وماليزيا تعانى من مطالب متزايدة على النقل والتسهيلات العامة الاخرى. ولاشك أن مساهمة القطاع الخاص فى هذه المجالات، كما حدث فى ماليزيا(تسهيلات فى الموانى) والفلبين (إنتاج الطاقة) وشيلى (مرافق عامة) يمكن أن تكمل الجهود الحكومية لتخفيف اختناقات العرض دون إرهاق الموارد المالية العامة بصورة كبيرة.

السياسات التى تحول دون التهميش

كثير من الدول التى تأتى فى أدنى التوزيع العالمى لدخل الفرد تواجه ظروفا صعبة تتمثل فى احتياطى محدود من رأس المال البشرى وأسس ضعيفة من الموارد وعدم استقرار سياسى بما فى ذلك الحروب الأهلية والصراعات الاقليمية التى كانت سببا فى الحيلولة دون زيادة الاستثمار والنمو. والكثير من هذه الدول تعانى ايضا من المستويات المرتفعة من الدين العام، بما فيه الدين الخارجى والذى تراكم عبر سنين الادارة المالية الضعيفة، وكذلك الهزات فى أسعار السلع، وعدم استقرار الاقتصاد الكلى، والمتابعة الضعيفة. ومع ذلك، فقد تغلبت بعض الدول النامية على هذه العراقيل، وحققت طفرة فى نمو الناتج المحلى الاجمالى فى كثير من الدول حيث بدأت برامج من الإصلاح

الاقتصادى الكلى والهيكلى منذ مطلع التسعينات،- وتزايد عدد الدول فى افريقيا جنوب الصحراء التى حققت معدلات نمو فى الناتج المحلى الإجمالى اكثر من ٤٪ من ١٤ دولة الى ٢٥ دولة وذلك خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، كما أن عدد الدول التى حققت نموا سالبا انخفض من ١٨ إلى تسع دول. أما أوغندا التى بدأت برامج إصلاح ضخمة منذ أواخر الثمانينات فقد تمكنت من تضييق الفجوة بينها وبين مستويات دخول الاقتصادات المتقدمة فى التسعينات وحققت الهند معدلا للنمو قدره ٧٪ خلال عامى ١٩٩٥، ١٩٩٦ نتيجة تأثير تطبيق برنامج التحرير الذى بدأ عام ١٩٩٢. أما فيتنام فقد أحرزت متوسطا للدخل الحقيقى للفرد عام ١٩٩٠ أقل من ١٪ فقط من مستوى متوسطات دخل الفرد فى الاقتصادات المتقدمة. ولكنها كانت تنمو باكثر من ٧٪ سنويا بمقياس دخل الفرد الحقيقى بمساعدة الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية المستمرة.. ومع ذلك، ومع الأخذ فى الاعتبار المستويات المنخفضة من دخل الفرد فى تلك الدول النامية ، فإن معدلات النمو المرتفعة نسبيا ستحتاج للمحافظة عليها لمدة سنوات لإزالة الفجوة بين هذه الدول والاقتصادات المتقدمة(جدول رقم٣).

وكما يشير تحليل تكامليات السياسة المذكور أعلاه فإن الاستراتيجية الناجحة للنمو تتطلب الانفتاح نحو التجارة العالمية، كما تتطلب استقرارا فى الاقتصاد الكلى وتدخلا محدودا من الحكومة فى الاقتصاد [٣٢] ومما لاشك فيه ان سياسة حماية التجارة، مثل التعريفات المرتفعه والقيود غير الجمركية المتعددة، قد حالت دون اندماج كثير من الدول فى الاقتصاد العالمى. ففى دول جنوب الصحراء على سبيل المثال، يبلغ متوسط التعريفات حوالى ٢٧٪ بالمقارنة بنسبة ١٥٪ بين دول شرق آسيا، كما أن معدل تغطية القيود غير الجمركية يصل إلى أضعاف تلك المطبقة فى مجموعة دول العالم النامية ذات النمو السريع جدا. وعلى الأقل فبسبب تلك السياسات انخفضت حصة دول جنوب الصحراء فى التجارة الدولية من ٣٪ فى منتصف الخمسينات لأعلى قليلا من ١٪ عام ١٩٩٥. وفى السنوات الأخيرة كانت تلك المنطقة تجذب ٣٪ فقط من اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول النامية. ومع التخفيضات التدريجية فى القيود غير الجمركية فى ظل اتفاقيات جولة اورجواى فإن كثيرا من الدول ذات الدخل المنخفض ستحتاج أيضا لتحسين التنافس فى صادراتها التى كانت تتمتع فيما مضى بمعاملة تفضيلية.

وتحتاج الدول الفقيرة لانتهاج سياسة اكثر انفتاحا بالاضافة لتطبيق برنامج لإصلاح الاجراءات

الحكومية. هذه الدول تفتقد بشدة للعناية الصحية والتعليمية والمرافق ولكن الانفاق الحكومى كان يوجه بصورة كبيرة للدفاع (على الأقل حتى وقت قريب) وكذلك لدعم الشركات العامة الخاسرة ولمساندة ادارة عامة غير كفء. إن الإنفاق ينبغى أن يعاد توجيهه لاستخدامات اجتماعية اكثر فائدة خاصة حينما تتاح المعونات الأجنبية، كما أن تنفيذ المشروعات يتطلب نوعا من المراجعة والتطوير. وتحتاج الحكومات فى هذه الدول كذلك إلى إصلاح نظم ايراداتها.

ففى كثير من الدول أدت ممارسات الإعفاءات الجزافية والتنفيذ الضعيف، إلى فرض معدلات عالية من الضرائب على قواعد ضريبية ضيقة. وكانت النتيجة أن كثيرا من القطاعات التى تخضع للضرائب أصبح لديها الحافز القوى للتهرب منها. ولتمويل العجز المالى الضخم، لجأ الكثير من تلك الدول للضغوط المالية، التى عرقلت تنمية الأسواق المالية، كذلك لجأت هذه الدول إلى إصدار العملة مما ساعد على التضخم، واضطرت كثير من الدول إلى الاقتراض فى اسواق رأسمالها المحلية الصغيرة، فهرب الاستثمار الخاص وارتفع الدين العام ومما لاشك فيه ان هذه السياسات قد غذت التضخم وزادت من عدم استقرار الاقتصاد الكلى.

وقد تراكم على كثير من الدول الفقيرة مبالغ ضخمة من الدين الخارجى بما فيها ديون تملكها وكالات متعددة الجنسية.ولمواجهة مشاكل الدين فى الدول كثيفة الديون والفقيرة، تقدم الصندوق والبنك بمبادرة مشتركة تتاح بمقتضاها مساعدات خاصة للدول التى انتهجت سياسات سليمة ولكن الآليات التقليدية التى تستخدمها لتخفيف الديون فشلت فى ضمان علاقات خارجية مستقرة(٣٣). وكما ظهر من ممارسات بعض الدول النامية الفقيرة ودول كانت فقيرة فى السابق، فإن فوائد الدعم المتبادل لعوائد نمو العلاقات الخارجية، والانفتاح الدولى الأوسع، والإدارة الجيدة مع وضع أولويات فى الإنفاق الحكومى، كل ذلك يمكنه أن يؤدى إلى تحقيق معدلات نمو أعلى وتقارب أسرع.

الهوامش

١) أنظر: Jeffrey D. Sacs and Andrew M.Warner, "Economic Convergence and: Economic Policies", NBER Working Paper No. 5039 (Cambridge, Massachusetts : National Bureau of Economic Research, February, 1995)

يعتقد هذان الباحثان أن النظام التجارى للدولة يكون مقيدا إذا تميز بأحد الخصائص الآتية:

١-حدود غير جمركية والتى تغطى ٤٠٪ أو أكثر من إجمالى التجارة.

٢- متوسط معدلات التعريفة الجمركية تبلغ ٤٠٪.

٣- سعر صرف السوق السوداء، والذى تخفض فيه قيمة العملات المحلية بنسبة ٢٠٪أو أكثر بالنسبة لسعر الصرف الرسمى.

٤- وجود نظام اقتصادى اشتراكى أو.

٥- احتكار الدولة للصادرات الرئيسية.

٢) انظر: Richard Harmsen and Michael Leidy,"Regional Trading Arrangements",in **International Trade Policies:** The Uruguay Round and Beyond, Vol.II,Back ground Papers, by Naheed Kimani and others (IMF,1994).

٣) كمثال : أنظر: Rowthorn and Ramaswamy,"Deindustrialization: Causes and Implications".

٤) أنظر: **"World Development Report** "Workers in an Integrated World. (Washington: World Bank,1995).

٥) أنظر : Donald J.Robbins,"Evidence on Trade and Wages in the Developing World," OECD Development Centre Technical Paper No,119 (December 1996) يوضح المؤلف، أنه على عكس تنبؤات نظرية مساواة عامل السعر، فإن أجور العمال غير المهنيين فى عدد من الدول النامية، قد بدأ فى الانخفاض نسبيا، وربما يرجع هذا الى قوى التكنولوجيا.

٦) أنظر: **Thomas Straubhaar, On The Economics of International Labor** Migration (Bern; Stuttgart: Paul Haupt,1988).

٧) أنظر: Philip Martin, "Economic Aspects of International Migration" (unpublished: IMF, Research Department, December 1996).

٨) The estimate of worker remittances is from Martin,"Economic Aspects".

٩) لتحليل أثر هجرة رأس المال البشرى، أنظر: Nadeem UI Haque and Se-Jik Kim, "Human Capital Fligh': Impact of Migration on Income and Growth," **Staff Papers,** IMF.Vol.42 (September 1995), pp.577-607.

١٠) يؤدى انخفاض المعدل المتوسط لتوزيع الدخل فى الدول النامية إلى توزيع دخل عالمى يبدو وكأنه يتميز فى نهايته بمجموعتين رئيسيتين، حيث يطلق عليهما ظاهرة " القمتان المزدوجتان". مثال: أنظر: Twin Peaks:Growth and Convergence in Models of Distriblution Dynamics,"Economic Journal, Vol. 106 (July1996),pp.1045-55.

١١) بعد تعديل مستويات الدخل الاساسى طويلة الاجل والناتجة من الفروق فى السياسات والموارد،

فإنه- بصفة مبدئية- تتجه الدول الأكثر فقرا للنمو بسرعة أكبر نسبياً من الدول الأغنى. ويطلق على هذا الاتجاه اسم" التقارب المشروط" لتوضيح الاعتماد على السياسات، ولمزيد من التفاصيل أنظر: The Box "Economic Convergence," in the October 1994 **World Economic** Outlook, pp. 94-95.

(١٢) انظر Barry Bosworth, Susan M.. Collins and Yu-chin Chen," Accounting for Differences in Economic Growth"**Brookings Institution Discussion** Paper, No.115(Washington:Brookings Institution, December 1995)

(١٣) حيث إن معدل نمو الناتج من المحتم أن يكون مساويا مع معدل ناتج الاستثمار مقسوما على معدل ناتج رأس المال المتنامى، فان المعدلات الأعلى للناتج الاستثمارى سيصحبها نمو أسرع فى الناتج إلا اذا كان معدل مردود رأس المال المتنامى على الأقل أعلى (الانتاجية الحدية لرأس المال أقل) وتشير هذه العلاقة أيضا الى ان زيادة معدل الاستثمار ربما لاترفع من النمو اذا كان مخزون رأس المال المضاف ذا إنتاجية منخفضة.

Ross Levine and David Renelt,"A Sensitivity Analysis of Cross-country Growth Regressions,"**American Economic Review,** Vol 82 (September 1992), pp.942-63.

ويرى هؤلاء فى تحليلهم أنه بين العديد من السياسات الاقتصادية والمؤشرات السياسية والقومية لم يجدوا مؤشرا ذا علاقة ايجابية وقوية مع النمو إلا نصيب الاستثمار فى الناتج المحلى الاجمالى.

(١٤) انظر على سبيل المثال The October 1996 **World Economic Outlook,** pp. 120-22 and Michael Sarel,"Nonlinear Effects of Inflation on Economic Growth", **Staff Papers,** IMF Vol 43 (March 1996) pp 199-215.

كذلك انظر Michael Bruno and William Easterly, " **Inflation Crises and Long-Run Growth**", World Bank Working Paper No, 1517(Washingtion: World Bank, September 1995)

(١٥) أنظر طبعات مايو وأكتوبر ١٩٩٦ من **The World Economic Outlook** من اجل مناقشة نتائج الاختلالات المالية والتضخم على التوالى.

(١٦) ويستخدم Sachs & Warner مؤشرهما الخاص بالانفتاح ويقولان بأن الانفتاح هو المؤشر الوحيد الأكثر أهمية للتوصل إلى التقارب . وفى مؤلف Dan Ben-David and Atiqur Rahman:"Technological Convergence and International Trade", Centre for Economic Policy Research Discussion Paper No. 1359 (London: CEPR,

Economic Policy Research Discussion Paper No. 1359 (London: CEPR, March 1996) يكتشف الاثنان ان بين ٢٥ أغنى دولة فى العالم هناك دليل جوهرى على تقارب مطلق داخل مجموعة الشركاء الرئيسيين فى التجارة لكل دولة.

(١٧) انظر David T.Coe, Elhanan Helpman, and Alexander W. Hoffmaister,"North South R&D Spillovers", **Economic Journal**, Vol 107 (January 1997), pp 134-49.

(١٨) انظر James A.Schmitz Jr., The Role Played by Public Enterprises:How much Does It Differ Across Countries?"**Quarterly Review**, Federal Reserve Bank of Minneapolis. Vol. 20(Spring 1996),pp.2-15.

(١٩) انظر Omkar Goswami,"Whither Corporate Sector Reforms in India ?. Paper presented at the Seminar on "Putting India on a High Growth Path. The Macroeconomic Strategy and Key Structural Reform, organized by the IMF and held in Washington on March 6, 1996.

(٢٠) انظر Ross Levine, " Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda, " **World Bank Working Paper** No 1678 (Washington: World Bank, October 1996)

(٢١) لقد ناقشت بالتفصيل الإصدارات الأخيرة من **World Economic Outlook** خاصة عدد اكتوبر ١٩٩٦ من **World Economic Outlook** أهمية التنمية المالية لعملية النمو.

(٢٢) أنظر Nadeem UI Haque and Ratna Sahay, "Do Government Wage Cuts Close Budget Deficits?" A Conceptual Framework for Developing Countries and Transition Economies, " **IMF Working Paper** 96/19 (February 1996).

(٢٣) هذه المقولة كانت ضمن ما قاله Adam Smith فى عام ١٧٧٦ فى كتاب The Wealth of Nations (New York: The Modern Library 1937), p. 862, وقد ركز عليها أخيرا Sachs and Warner " Economic Convergence".

(٢٤) أنظر Paolo Mauro, "The Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government Expenditure", **IMF Working Paper** 96/98 (September 1996)

(٢٥) لمزيد من التفاصيل انظر Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin **Economic Growth** (New York: Mc Graw Hill 1995) pp 439-40.

(٢٦) Barro and Sala-i- Martin,**Economic Growth** pp.436.

(٢٧) انظر على سبيل المثال ، Lant Pritchett, "Where Has All the Education Gone? "

World Bank, March 1996)

(٢٨) انظر Jonathan Temple and Paul Johnson,"Social Capability and Economic Development "Nuffield College Working Paper (Oxford, England:Nuffield college, July 1996)

لقد استخدما مقياس Adelman - Morris الذى يتضمن قياس حجم القطاع الزراعى، مدى التحضر، الحركة الاجتماعية، التعليم ووسائل الاتصال للتعبير عن مستوى التنمية الاجتماعية.

(٢٩) فعلى سبيل المثال يقول " Levine and Renelt in" Sensitivity Analysis إن نقطة واحدة فى المائة زيادة فى معدل نمو السكان تقلل نمو دخل الفرد فى الناتج المحلى الاجمالى بنحو نصف من نقطة فى المائة. ومع ذلك ربما يستجيب نمو السكان والخصوبة فى حد ذاتهما لمعدل نمو الناتج.

(٣٠) لكل المتغيرات تم تعريف الدرجة العليا على أنها القيمة الوسطية مضافا إليها نصف الانحراف القياسى أو أعلى، أما الدرجة المنخفضة فهى القيمة الوسطية ناقصا الانحراف القياسى أو أدنى، والدرجة المتوسطة تتضمن كل القيم الواقعة بين الاثنتين.

(٣١) تختلف هذه النتيجة عن التى توصل اليها Sachs and Warner, فى **Economic Convergence.** هذان الكاتبان أجريا اختبارات على فعالية السياسات المختلفة فى رفع النمو الاقتصادى الأعلى من المعدل المتوسط وانتهوا إلى أن سياسة انفتاح تجارى وحماية حقوق الملكية الخاصة كافيان معا لإحراز نمو سريع.

(٣٢) ومع ذلك فإن كلا من William Easterly and Ross Levine " Africa's Growth Tragedy: A Retrospective 1960-89," **World Bank Working Paper** No. 1503 (Washington: World Bank, August 1995)

قد توصلا إلى أنه بالاضافة للتدخل الحكومى فإن عدم الاستقرار السياسى واختلاف الأداء الاقتصادى بين الدول المتجاورة سببان جوهريان لتفسير النمو المنخفض.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل حول الدول الفقيرة ذات المديونيات المرتفعة، وعبء الديون ومبادرات تلك الدول انظر: October 1996 **World Economic Outlook** pp. 74-76.